

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

الجلسة العامة ٣٤

الجمعة، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيدة إسبينوسا غارسييس (إكوادور)

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأردن ليعرض مشروع القرار

.A/73/L.19

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيسة السيد كي (كمبوديا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥ .

البند ٩٢ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام (A/73/315)

مشروع القرار (A/73/L.19)

السيد عبابنة (الأردن): اسمحو لي أن أستهل بياني بالتعبير عن امتناننا العميق للسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على الإحاطة الواردة في بيانه الذي جرى تعميمه عن الأعمال الرئيسية للوكالة انظر (A/73/315/Add.1)، وعلى تقديمه لتقرير الوكالة عن العام ٢٠١٧ (انظر A/73/315) الذي يعد النظر فيه في هذه المناقشة السنوية فرصة هامة للوقوف على المهام والأنشطة الأساسية التي تضطلع بها الوكالة، وتأكيدا على الاهتمام الكبير الذي يوليه المجتمع الدولي بمحملة مهام الوكالة التي تكتسي قيمة بالغة، وللولاية المنوطة بها في "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية".

وهو الأمر الذي يبرزه جليا مضمون التقرير سواء فيما يتصل بتطبيق نظام الضمانات، أو تيسير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، وضمان سلامة استخدام تلك التكنولوجيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل المضي قدما، أبلغ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رئيس الجمعية العامة بأنه لن يتمكن للأسف من حضور جلسة اليوم لعرض تقرير الوكالة لعام ٢٠١٧ والإدلاء ببيان عن التطورات التي حدثت منذ نشره. وقد عمّم البيان الذي أعده في الرسالة الموجهة من رئيس الجمعية العامة وسوف يصدر بوصفه وثيقة رسمية (انظر (A/73/315/Add.1).

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1836855 (A)



البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد: تركيا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، الجبل الأسود، صربيا، ألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد: البوسنة والهرسك؛ والبلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية: ليختنشتاين، فضلاً عن جمهورية مولدوفا.

ويسرُّنا أن نؤيد مشروع القرار (A/73/L.19) بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/73/315). ويؤكد التقرير مجدداً دور الوكالة الذي لا غنى عنه فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية وتيسير تطوير الطاقة الذرية وتطبيقها العملي في الاستخدامات السلمية، فضلاً عن نقل التكنولوجيا والتحقق والأمن والأمان النوويين. ونلاحظ أيضاً مع الارتياح قوة الدعم المعرب عنه لعمل الوكالة.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاماً تاماً بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للتنفيذ الكامل والتام والفعال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار، والركيزة الأساسية للسعي إلى نزع السلاح النووي، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي نعتبرها حيوية في زيادة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويؤكد الاتحاد الأوروبي مجدداً دعمه الكامل لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ويكرر التأكيد على استعداده للمساعدة في العملية المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف.

يشكل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصراً أساسياً في نظام عدم الانتشار النووي ويؤدي دوراً لا غنى عنه في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار. ونشدد على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن في حالات عدم الامتثال. ويقرّ الاتحاد الأوروبي

والتعاون التقني وبناء القدرات، وكذلك في مجال الأمن والأمان النوويين، ويقدر كبير من التوازن ما بين كل تلك الأنشطة، وبما يفضي ليس فقط، إلى تعزيز الأمن والسلم الدوليين، بل أيضاً لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة في الدول النامية.

ويطيب لوفد المملكة الأردنية الهاشمية، بصفتها الدولة التي ترأس مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا العام، أن تعرض على الجمعية العامة مشروع القرار A/73/L.19، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، الذي توافقت على فقراته الدول الأعضاء في الوكالة عقب مشاورات عقدت في فيينا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، بالإضافة إلى ما حظي به من دعم هنا في نيويورك في اجتماع عقدناه بتاريخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وبدعوة وجهت إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن مشروع القرار المعروض أمامكم اليوم منبثق من مُتطلب في النظام الأساسي للوكالة، وكذا اتفاق التعاون المبرم ما بين الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٥٧، واتساقاً مع التقليد المتبع، يحيط النص علماً بالقرارات والمقررات التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة في دورته العادية الثانية والستين. ويعيد تأكيد دعم الدول الأعضاء القوي للوكالة وما تنهض به من أنشطة ومواصلة دعم تلك الأنشطة.

ويجدونا الأمل في أن يعتمد مشروع القرار لهذا العام من قبل الجمعية العامة وبتوافق الآراء، وبما يؤشر على أهمية الوكالة ودورها وما تقدمه للمجتمع الدولي كمحطة اتفاق والتقاء أممي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد كريتيكوس (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان

وعلى اتخاذ خطوات ملموسة لتسلك الطريق المؤدي إلى نزع السلاح النووي الكامل والمتمتع بالمصدقية والذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه والحفاظ على إعلانها بوقف تجارب الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وسنواصل الإنفاذ الصارم للجزاء الحالية، وندعو جميع الدول إلى أن تفعل الشيء نفسه، إلى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلك الخطوات الملموسة نحو نزع السلاح النووي. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وضمائنات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت مبكر والتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها دون إبطاء. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعلّق أهمية قصوى على الحفاظ على الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة من أجل تعزيز استعدادها للقيام بذلك.

ويحثّ الاتحاد الأوروبي سورية على التعاون فوراً وبشفافية مع الوكالة من أجل حل جميع المسائل المعلقة، بما في ذلك من خلال إبرام بروتوكول إضافي وتنفيذه في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي يدعو إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاق الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكول الإضافي، دون إبطاء. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مفهوم مستوى الدولة، فضلاً عن مواصلة تطوير وتطبيق وتعزيز قدرات الخدمات التحليلية وتحليل المعلومات وتكنولوجياها. وعلاوة على ذلك، يؤيد الاتحاد الأوروبي بنشاط نظام ضمانات الوكالة من خلال برنامج دعم ضمانات المفوضية الأوروبية وصك التعاون في مجال الأمان النووي وبرنامج دعم الدول الأعضاء.

ويولي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أهمية قصوى لتنفيذ تدابير الأمان النووي وتحسينها باستمرار على الصعيد العالمي. ولهذا السبب، وضّع توجيه من الاتحاد الأوروبي نظاماً

أيضاً بتحديات الانتشار الخطيرة التي لا تزال تشكل تهديداً للأمن الدولي، وبالحاجة إلى إيجاد حلول سلمية ودبلوماسية لها.

والاتحاد الأوروبي مصمم على العمل مع المجتمع الدولي للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، وهو اتفاق أقرّه بالإجماع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وإذ يعرب الاتحاد الأوروبي عن عميق أسفه إزاء انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، فهو يشدد على أنه طالما تواصل إيران تنفيذ التزاماتها المتصلة بالمجال النووي، على نحو ما أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن الاتحاد الأوروبي سيعمل ملتزماً بمواصلة التنفيذ الكامل والفعال للاتفاق النووي. وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذ جميع أجزاء خطة العمل على نحو كامل وفعال. ولئن كان الاتحاد الأوروبي يرحّب بالتنفيذ الجاري، فإنه يكرر حاجة إيران إلى مواصلة التقيد التام بجميع التزاماتها المتصلة بالمجال النووي والتعاون الكامل وفي الوقت المناسب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي، وكذلك من خلال تقديم كل إمكانية مطلوبة للوصول. وفي هذا الصدد، لا بدّ من تبكير إيران بالتصديق على البروتوكول الإضافي. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تماماً بعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الأجل الطويل لرصد التزامات إيران المتعلقة بالمجال النووي والتحقق منها وتشير إلى أهمية كفاءة توفير الوسائل اللازمة للوكالة للاضطلاع بدورها.

إن المحادثات الرفيعة المستوى بين الكوريتين والتي جرت في الآونة الأخيرة، وإعلان بانغونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، والبيان المشترك الصادر عقب مؤتمر القمة في سنغافورة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي خطوات إيجابية يمكن أن تُسهم في التخفيف من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وبينما نؤيد هذه الجهود الدبلوماسية، يحثّ الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الانخراط بجدية في المفاوضات اللاحقة

ساعد الوكالة على مساعدة البلدان في تحسين الحماية المادية وضمانها في مجموعة مختارة من المرافق وفي تحسين هياكلها الوطنية الأساسية التنظيمية.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً راسخاً بفوائد النهج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي وضمان تنفيذ مستويات عالية من السلامة والأمن والضمانات لحماية مصالحنا الجماعية بعدم الانتشار. وقد دعم الاتحاد الأوروبي مشروع بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب بنحو ٢٥ مليون يورو، ويتطلع إلى اكتمال إنشائه في عام ٢٠١٩.

وأخيراً، يظلّ الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه داعمين بقوة لبرنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية. والاتحاد الأوروبي هو ثاني أكبر المساهمين في البرنامج. وإننا نقدر تقديراً كاملاً دور الوكالة في تعزيز التطوير المسؤول للتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية، ونلاحظ بشكل إيجابي أن الوكالة ما فتئت تواصل المشاركة بنشاط في الحوار العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية، بما في ذلك من خلال الخبرة التقنية وبتوسط مساهمة يبلغ ١٥ مليون يورو سنوياً.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الاستخدامات السلمية للطاقة والتكنولوجيا النووية، بما في ذلك من خلال الخبرة التقنية وبمساهمة تبلغ في المتوسط ١٥ مليون يورو في السنة.

السيدة فيدوروفيتش (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):
أود، باسم وفد جمهورية بيلاروس، أن أشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على إحاطته بشأن تقرير الوكالة لعام ٢٠١٧ (انظر A/73/315).

إن التركيز على التنمية المستدامة يشكل سمة مميزة للتعاون الدولي اليوم. وبصفتنا من الدول المؤسسة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يسر بيلاروس أن الوكالة تقدم مساهمة كبيرة في تحقيق

أوروبياً لاستعراضات الأقران بشأن مسائل محددة للسلامة على الأقل كل ست سنوات. وقد أُبجّر مؤخراً أول استعراض للأقران مكرس لمسألة إدارة التقادم لمخاطات الطاقة النووية ومفاعلات البحوث. كما قدّم الاتحاد الأوروبي خبرته عن طريق ما يسمى باختبارات الجهد في عدد من البلدان المجاورة، بهدف بناء إطار أمان نووي أكثر متانة واستدامة وشفافية في جميع أنحاء العالم.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى مواصلة تعزيز الأمن النووي على مستوى العالم من أجل منع الإرهاب النووي وإساءة استخدام المواد النووية والمشعة. وتحقيقاً لهذه الغاية، نسلط الضوء على أهمية قيام الدول بالانضمام إلى المعاهدتين المتصلتين بذلك وتنفيذهما تنفيذاً كاملاً، وهما التعديل لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ونؤكد على أهمية قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦). وفي إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، ندعم بنشاط المبادرات الدولية التي تُسهم في تعزيز الأمن النووي. وخلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٠، خصص الاتحاد الأوروبي أكثر من ١٠٠ مليون يورو لمبادرة مراكز الامتياز الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية. وسيدعم الاتحاد الأوروبي بصورة فعالة التحضير للمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي المقرر عقده في شباط/فبراير ٢٠٢٠.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تحسين إطار الأمن النووي العالمي عن طريق تعزيز التعاون الدولي وتوفير الخدمات الاستشارية وتقديم المساعدة المباشرة إلى الدول الأعضاء. وندعو الدول الأعضاء في الوكالة إلى ضمان توفر الموارد الكافية لهذه الخدمات. وإن الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الدول الأعضاء فيه، هو من بين أكبر المانحين لصندوق الأمن النووي التابع للوكالة. إن التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد

واستعراضات الأقران. وقد أكدت الحوادث النووية في تشيرنوبيل وفوكوشيشما على أن المسائل المتعلقة بضمان السلامة النووية من الأولويات العليا، ونرحب بالإسهام المتزايد الأهمية من جانب الوكالة لتهيئة هياكل أساسية موثوق بها للسلامة النووية في جميع أنحاء العالم. ونثني على عمل الوكالة في تعزيز الاتفاقيات ذات الصلة وإضفاء الطابع العالمي عليها، وفي وضع معايير ووثائق تقنية وتحسينها. وتكتسي أعمال الأمانة لتقديم الخدمات الاستشارية، وإجراء استعراضات أقران مستقلة في الدول المهتمة أهمية بالغة.

وتؤيد بيلاروس مشروع القرار A/73/L.19، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وقد شاركت في تقديم مشروع النص كدليل على دعمها لأنشطة الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):
يتقدم الوفد الروسي بالشكر للسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه للتقرير (انظر A/73/315) عن عمل الوكالة. لقد كان بلدنا حاضرا عند إنشاء الوكالة. ولطالما أيدناها، ونقدر الأنشطة التي قامت بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويحدونا الأمل في أن تواصل الوكالة تعزيز جهودها لصالح تطوير التكنولوجيات والطاقة الذرية في جميع أنحاء العالم وتوسيع نطاق التعاون الدولي في هذين المجالين، مع تحسين نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه.

إن الطابع الفريد لآلية التحقق التابعة للوكالة يمكنها من تحقيق قدر كبير من الفعالية في رصد وفاء الدول بالتزاماتها بعدم الانتشار. وتعد خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني أحد الإنجازات التي تحققت في هذا الصدد. وحتى الآن، لا تزال إيران هي البلد الأكثر خضوعا لعمليات التحقق من جانب الوكالة. لقد أنشأت الوكالة آلية تحقق بالغة التعقيد وحافظت عليها، وتعامل بفعالية مع المهام المشمولة،

الأهداف المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونود أن نؤكد على دور الوكالة في تيسير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيات النووية والإشعاعية. فتطويرها واستخدامها الواسع النطاق يساعد على حل المشاكل في التصدي للتحديات العالمية من الطاقة والأمن الغذائي إلى علاج السرطان ومكافحة تغير المناخ. وتؤيد بيلاروس تأييدا كاملا نظام ضمانات الوكالة، الذي يعد جزءا أساسيا من نظام عدم الانتشار النووي ويؤدي دورا لا بديل له في تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونرى أنه من الأهمية بمكان أن نكفل استمرار وضوح عملية تحسين آلية الضمانات وموضوعيتها واستنادها إلى حقوق الأطراف والتزاماتها وفقا لاتفاقيات الضمانات التي أبرمتها.

إن برنامج الوكالة للتعاون التقني هو الآلية التي يتم من خلالها تنفيذ أحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنفيذا فعالا، وهو أحد أهم جوانب تنفيذ الوكالة للدور المنوط بها بموجب المعاهدة. وقد أصبح برنامج التعاون التقني، بالنسبة لبيلاروس، مصدر دعم ملموسا في حل مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فمن خلال ما يقدمه من مساعدة، تعاملنا بنجاح مع مسائل التنمية المستدامة في المناطق المتضررة من كارثة تشيرنوبيل لما يقرب من ثلاثة عقود. كما أسهم التعاون التقني للوكالة إسهاما كبيرا في تنفيذ برامجنا الوطنية للطب النووي.

وتتشاطر بيلاروس الرأي القائل بأن الطاقة النووية في المستقبل المنظور ستحافظ على مكانتها وقدرتها على تحقيق التنمية. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها الوكالة بغية مساعدة الدول الأعضاء في اتخاذ قرارات مدروسة ووضع برامج وطنية للطاقة النووية وتطويرها. لقد تطور التعاون بين بيلاروس والوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المجال منذ الأيام الأولى لتنفيذ برنامجنا الوطني. وقد استفدنا بصورة فعالة من المجموعة الكاملة لصكوك الوكالة، من مشاريع التعاون التقني إلى بعثات الخبراء

عنصراً أساسياً في كفاءة استقرار نظام الضمانات الشاملة للوكالة ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية بصفة عامة.

وتشارك روسيا بنشاط في أنشطة الوكالة كجهة مانحة مالية، بما في ذلك من خلال تقديم تبرعات إلى المشروع الدولي للمفاعلات النووية ودورات القود الابتكارية التابع للوكالة، وصندوق التعاون التقني، وصندوق الأمن النووي، وكذلك لدعم تنفيذ مشاريع الوكالة في مجال تطوير الهياكل الأساسية النووية. وفي الوقت الراهن، تضاهاي تبرعاتنا السنوية الممولة من خارج الميزانية التي نقدمها لدعم الوكالة مدفوعاتنا إلى الميزانية العادية للوكالة.

وندعم تماماً الجهود التي تبذلها الوكالة في مجال التعاون التقني وتقديم المساعدة ذات الصلة إلى البلدان النامية، ونحن، من جانبنا، نعمل بنشاط على تطوير الطاقة الذرية في بلدان أخرى. ففي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، وقعنا على اتفاقات بشأن التعاون النووي السلمي مع بنغلاديش، وزامبيا، وكازاخستان، وكمبوديا، والصين، وباراغواي، والسودان، وطاجيكستان، وأوزبكستان. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أننا في روسيا لدينا مركزاً دولياً عاملاً لتخصيب اليورانيوم، والذي ندعو جميع الدول التي تطور الطاقة الذرية وتتعهد بالتزاماتها بعدم الانتشار إلى المشاركة فيه.

كما تقوم روسيا ببناء مفاعل أبحاث سريع متعدد الأغراض في معهد أبحاث المفاعلات النووية التابع للدولة. وندعو جميع البلدان المهتمة إلى المشاركة في مركزنا الدولي للبحوث الكائن في المعهد.

ويدعم الاتحاد الروسي عمل الوكالة في مجال الأمن النووي المدني. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن المسؤولية عن ضمان ذلك الأمن على أراضي فرادى الدول تتحملها الدول نفسها، التي ينبغي أن تستخدم سلطتها التقديرية في تحديد المعايير المثلى لأنظمتها وتدابيرها الوطنية. ونشدد على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعاون الدولي في مجال الأمن النووي

مما يمكنها من رصد وفاء طهران بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، وضماناتها القائمة.

وتؤكد تقارير المدير العام بانتظام على وفاء طهران بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، بالإضافة إلى تنفيذها للبروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها. ونؤكد من جديد على التزامنا الثابت بخطة العمل، التي تمثل توازناً محسوباً بعناية بين مصالح الأطراف، وينبغي تنفيذها تنفيذا صارماً. ونقدم مختلف أشكال الدعم إلى الوكالة فيما يتعلق بإيران، بما في ذلك تنظيم دورات تدريبية محددة الهدف لمفتشي الوكالة. ونؤكد على شعورنا بقلق بالغ إزاء الإجراءات غير المسؤولة من الولايات المتحدة بشأن خطة العمل، التي تهدف إلى تقويض هذا الاتفاق الدولي المتعدد الأطراف الذي أيده مجلس الأمن.

ونرحب بالزخم الإيجابي الناشئ فيما يتعلق بحل المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وفي سياق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي أن نشير إلى أن ولاية الوكالة لا تسمح باستخدام مواردها في التحقق من تفكيك الأسلحة النووية أو الهياكل الأساسية النووية العسكرية. إلا أننا نرحب بالعمل الذي تقوم به أمانة الوكالة في الحفاظ على استعدادها لاستئناف تطبيق الضمانات في جميع أنحاء شبه الجزيرة الكورية.

ويؤيد الاتحاد الروسي تحسين مهام الرصد التي تضطلع بها الوكالة، بما في ذلك في المستقبل من خلال تحويل البروتوكولات الإضافية لاتفاقات ضمانات الوكالة إلى معايير معترف بها عالمياً للتحقق من الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار. وأياً كانت الإصلاحات التي يتم إدخالها على نظام الوكالة للضمانات، ينبغي أن تظل آلية تطبيقها موضوعية وغير ميسية وتستند إلى أسس تقنية وسهلة الفهم بالنسبة للدول الأعضاء وتستند إلى حقوق الأطراف والتزاماتها وفقاً لاتفاقات الضمانات الخاصة بكل منها. ويعد اتباع نهج محايد وموضوعي للتحقق النووي

المراة في المجالات الفنية وفي الإدارة العليا للوكالة، ولا سيما من خلال مجموعة أصدقاء المراة في المجال النووي، المنشأة حديثا في فيينا.

لا تزال أستراليا تؤيد بقوة نقل المعارف والخبرات من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني، ويسرها أن تقدم مساهمات خارج الميزانية في المبادرة المتعلقة بالاستخدامات السلمية. ونحن فخورون بتقديم هذه الأموال لتحديث مختبرات التطبيقات النووية في سايرسدورف ومشروع التجديد.

وتلتزم أستراليا التزاما راسخا بالأمان والأمن النوويين، وتستضيف في هذا الأسبوع بعثة الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي، الأمر الذي يبرهن على التزامنا المستمر بالنظام الدولي لاستعراض الأقران وإدخال تحسينات بشكل مستمر على قوانين الأمان النووي والإشعاعي. ويأتي ذلك أيضا عقب الاختتام الناجح لبعثة المتابعة الموفدة في إطار الخدمة الاستشارية الدولية الخاصة بالحماية المادية والتي زارت أستراليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وتواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية القيام بدور تنسيقي رئيسي في مساعدة الدول الأعضاء على تعزيز الأمن النووي. وقد أعيد التأكيد على الأهمية العالمية للأمن النووي ودور الوكالة في المؤتمر الدولي الناجح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمن النووي المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي اجتذب أكثر من ١٠٠ ٢ مشارك من ١٣٩ دولة عضوا. ونتطلع إلى المؤتمر المقبل المقرر عقده في عام ٢٠٢٠. ونشيد أيضا بجهود التوعية المستمرة للوكالة بشأن الاتفاقية المعدلة للحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، وندعو الدول إلى القيام بالتحضيرات المناسبة للمؤتمر الاستعراضي للاتفاقية المعدلة في عام ٢٠٢١.

تظل الحكومة الأسترالية ملتزمة بنزع السلاح النووي لكوريا الشمالية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ونرحب بالحوار المستمر بين كوريا الشمالية وكل من جمهورية

ومشاركتها النشطة في تنظيم الاتصالات وتبادل الخبرات بين الدول المعنية. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان ضمان أوسع مشاركة ممكنة للدول في الاتفاقات الدولية المتعلقة بالأمن النووي، وهي، اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وقد وقعت روسيا وصدقت على هذين الاتفاقين الدوليين، وندعو الدول التي لم تفعل ذلك بعد إلى تسريع إجراءاتها الداخلية للانضمام إلى هذين الصكين الدوليين الرئيسيين.

ونشدد على الحاجة إلى كفالة اتباع نهج حذر تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جانب الدول الأعضاء فيها. ومن الأهمية بمكان الامتناع عن المشاركة المصطنعة في جدول أعمال الهيئات الإدارية للوكالة أو في أنشطتها التي تخرج عن نطاق نظامها الأساسي، بما في ذلك في مسائل نزع السلاح النووي. وبالنظر إلى أهمية عمل الوكالة من أجل توسيع نطاق الاستخدام السلمي للطاقة الذرية وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي، فإن الوفد الروسي يؤيد مشروع القرار A/73/L.19 المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" وشارك في تقديمه.

السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تثنى أستراليا على المدير العام أمانو على تقريره (انظر A/73/315) بشأن أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويسرها أن تواصل المشاركة في تقديم مشروع القرار A/73/L.19.

يبرز التقرير عاما مثمرا آخر للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتقدر أستراليا كثيرا عمل الوكالة المتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والسلامة والأمن والضمانات والتعاون التقني في المجال النووي. وقد احتفلنا في العام الماضي بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الوكالة. وكما لاحظنا آنذاك، فإن هذه المواضيع مهمة وملاءمة اليوم كما كانت في البداية. وإذ نمضي قدما، ترحب أستراليا بالتزام المدير العام بمناصرة المساواة بين الجنسين على وجه الخصوص. وسنواصل تأييد ودعم الجهود الرامية إلى زيادة تمثيل

إسهاما مباشرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٧ و ٢ و ٣ على التوالي. ومن ثم، ولئن كان العامة ربما لا يكونون دائما على علم بجميع تطبيقات التكنولوجيا النووية والإسهام الإيجابي للاستخدامات السلمية للذرة في الحياة اليومية، فإن الوكالة تضطلع بدور كضامن رئيسي للأمن الدولي وعامل مهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وكان المنتدى العلمي المعقود في مقر الوكالة في أيلول/سبتمبر، والذي كُرس في هذا العام لموضوع "التكنولوجيا النووية من أجل المناخ: التخفيف والرصد والتكيف"، حسن التوقيت لأن تغير المناخ يؤثر علينا جميعا من دون استثناء، وهو التأثير الذي يكون عنيفا بالنسبة لبعض البلدان. ويمكن لعمل الوكالة أن يساعدنا في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتقييم آثار تغير المناخ من خلال تطبيق التقنيات النووية لأغراض البحث العلمي والحفاظ على المناخ. ويمكن للجمعية العامة أن تطمئن إلى أن موناكو ستستمر في دعم الوكالة، بما في ذلك من خلال برنامج عملها من أجل علاج السرطان، الذي يتمثل هدفه في تحسين فعالية الطب الإشعاعي في مكافحة السرطان، والذي يحظى بدعم حكومة بلدنا منذ عقد. كما نشاطر الوكالة التزاما وطيدا بالعلم والتعاون، والذي يساعدنا على الاستجابة لتطلعات الدول في المساهمة في التنمية المستدامة وتحسين نوعية حياة مواطنيها.

ففي مجال البحث العلمي البحري، على سبيل المثال، استحدثت الوكالة طرقا تحليلية جديدة وأجرت دراسات بيئية تهدف إلى تحسين فهمنا لحركة الملوثات السامة - الزئبق والرصاص وما إلى ذلك - وآثارها على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية. ويعود تاريخ التعاون بين موناكو والوكالة إلى عام ١٩٦١، عندما أنشئ المختبر الدولي للنشاط الإشعاعي البحري التابع للوكالة، وهو الأول من نوعه، داخل متحف علوم المحيطات في موناكو. وكانت المختبرات التي أنشئت في موناكو

كوريا والولايات المتحدة. ونشير إلى التزام كوريا الشمالية بوقف التجارب النووية والسماح بالتفتيش الدولي لموقع التجارب النووية في بونغوي - ري ولموقع تونغتشانغ - ري للقذائف. وبينما نرى تلك الالتزامات إيجابية، لا نزال ملتزمين بمواصلة الضغط على كوريا الشمالية حتى تتخذ خطوات ملموسة نحو الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن برامجها الخاصة بالقذائف النووية والتسليحية.

وتشكر أستراليا الأردن على تقديم مشروع القرار. ونتطلع إلى المساهمة في النجاحات المستمرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية في السنوات القادمة.

السيدة بيكو (موناكو) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بالترحيب بإعادة تعيين السيد يوكيا أمانو في منصب المدير العام على رأس الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يدل على الثقة التي توليها الدول الأعضاء لقيادته.

وكما يشير التقرير السنوي (انظر A/73/315) المقدم إلينا اليوم، من الأهمية بمكان التذكير بأن هدف الوكالة، كما جاء في المادة الثانية من نظامها الأساسي، هو توسيع نطاق "مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"، ولفت الانتباه إلى شعارها "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية" والذي يعبر عن الطابع الأساسي لمهمتها في بضع كلمات.

في عالم مضطرب، حيث تتعامل دولنا في كثير من الأحيان مع عدد من التحديات المترامنة والتراكمية، يظل دور الوكالة مركزيا. فمن ناحية، يجب عليها مواجهة التحديات الأمنية مثل الانتشار النووي وضمان احترام ضمانات الدول، بينما تقدم برامجها، من ناحية أخرى، إسهاما كبيرا في التنمية. ويسهم الوصول إلى الطاقة الآمنة وميسورة التكلفة وخفيفة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري واستخدام التقنيات النووية في الزراعة وتحت التربة، وخاصة التطبيقات النووية في الرعاية الصحية،

٢٠١٧ (A/73/315/Add.1) الذي عرض فيه تقرير الوكالة لعام ٢٠١٧ (انظر A/73/315) كما نشكر الأردن، بصفتها رئيس مجلس محافظي الوكالة، على تيسير مشروع القرار A/73/L.19.

ما فتئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تضطلع بدور حاسم في تعزيز التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية. وإن ما تقوم به من عمل لتعزيز السلامة والأمن والضمانات النووية يسهم إسهاما كبيرا في الأمن العالمي والتنمية. وإزاء هذه الخلفية الأمنية الدولية والتحديات الراهنة، ما انفكت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا أساسيا في تعزيز مبدأ نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤيد تايلند تأييدا كاملا التزامات الوكالة بالرصد والتحقق في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة وتشييد بها، فضلا عن استعدادها للتحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

نحن من جانبنا، نود أن نبرز بأن تايلند صدقت خلال عام ٢٠١٨ على عدد من المعاهدات تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانضمت إليها. وتشمل تلك المعاهدات اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها واتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. وهذه شهادة واضحة على عزمنا على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الدولية.

تقدر تايلند العلاقة الوثيقة مع الوكالة، وقد استفادت إلى حد كبير من الوكالة من خلال برامج التعاون التقني والمساعدة التقنية. وفي هذا العام، عينت الوكالة الدولية للطاقة الذرية معهد تايلند للتكنولوجيا النووية مركزا متعاونًا مع الوكالة بشأن تقييم الموارد المائية وإدارتها. كما استضفنا أيضا ١٩ نشاطا من أنشطة الوكالة لبناء القدرات شملت مختلف المجالات، مثل تقنية تعقيم الحشرات ومكافحة السرطان والأمان النووي والتكنولوجيا الإشعاعية. وهذه الأنشطة والتعاون بين الوكالة والدول الأعضاء تبين مساهماتها الإيجابية في تحقيق جميع الدول لأهداف التنمية

مخصصة في البداية للبيئة البحرية، وأجرت بحوثا علمية في المختبر وفي محيطات العالم وبحاره بهدف تقييم أثر الأنشطة البشرية على الأنواع البحرية وجمع البيانات. واستضافت موناكو مختبرات البيئة التابعة للوكالة في موقعها الحالي، التي يعمل فيها أكثر من ٤٠ شخصا، على مدى العشرين سنة الماضية.

احتفلنا في الإمارة في الشهر الماضي بالذكرى السنوية وحضرها نائب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس إدارة العلوم والتطبيقات النووية.

في عام ٢٠١٢، أنشأت الوكالة أيضا مركز التنسيق الدولي المعني بتحمض المحيطات في مختبرات البيئة في المبنى نفسه. ومن النتائج المباشرة لزيادة ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي، تحمض المحيطات الذي يؤدي إلى آثار جسيمة وقاتلة للعديد من الكائنات البحرية الصدفية أو ذات الهياكل الكلسية مثل القشريات والشعاب المرجانية.

تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومركز التنسيق الدولي التابع لها ومركز موناكو العلمي على تنظيم حلقات عمل دولية منتظمة في الإمارة بشأن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتحمض المحيطات. وبعد تقييم الحالة ودراسة ما لذلك من آثار على مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والنظر في الآثار المترتبة على سكان المناطق الساحلية، عقدنا حلقة العمل الرابعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، التي انصبت على الآثار التي تتعرض لها الشعاب المرجانية.

في الختام، تعرب موناكو هذا العام مرة أخرى عن ثققتها الكاملة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويسعدنا أن تواصل المشاركة في تقديم مشروع القرار A/73/L.19.

السيدة شوشوتها فورن (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية):
تود تايلند أن تعرب عن خالص تقديرها للسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه (انظر

نعرب عن قلقنا إزاء قيام بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بانتهاج سياسة تقييد نقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في مخالفة صريحة للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. الأمر الذي يعرقل برامج التعاون التقني ويقوض الأسس التي قامت عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وضمان حق الدول الأعضاء غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

على الصعيد الوطني، نعرب عن تقديرنا الشديد للتعاون القيم الذي حظيت به بلادي في السنوات الأخيرة، خاصة في مجالات الصحة البشرية وإدارة مصادر المياه الجوفية ومكافحة الآفات الزراعية، وهي من بين الأولويات الوطنية في إطار البرنامج الوطني لتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد التزمت بلادي بالتوجه العام لدى الوكالة بتقديم عدد أقل من مفاهيم المشاريع، وتم التركيز على النوعية ضمن الأولويات المحددة في إطار البرنامج الوطني. وفي هذا الصدد، تقدمنا بسبعة مقترحات تتعلق بمشاريع التعاون التقني للفترة من عام ٢٠٢٠ إلى عام ٢٠٢١. وقد حظي بالقبول ستة منها.

في الختام، نعرب عن تطلعنا إلى مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء لضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية. كذلك نتطلع إلى تعزيز دور الوكالة في جهود التحقق من نزع السلاح النووي، نظرا لقدرة التقنيات ونزاهتها وكفاءتها المهنية التي لا جدال فيها، وأيضا ولايتها القانونية. إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام ٢٠١٧ كان بمثابة تعبير قوي عن الالتزام الشديد من جانب الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي بنزع السلاح النووي. ونأمل أن ترقى الوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الأعضاء فيها إلى مستوى هذه التوقعات.

المستدامة. وتتوق تايلند إلى استمرار تلك العلاقة الوثيقة مع الوكالة، وتعرب عن استعدادها لاستكشاف المزيد من مجالات التعاون المحتملة. وبوصفنا عضوا في مجلس محافظي الوكالة للفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٠، عقدنا العزم على العمل بشكل وثيق وبناء مع جميع الأطراف للنهوض بعمل الوكالة.

في الختام، تود تايلند أن تؤكد من جديد دعمها المستمر لمشروع القرار، ويسعدنا أن نشارك في تقديمه.

السيد بن شعبان (ليبيا): يود وفد بلدي أن يشكر السيد أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه تقرير الوكالة لعام ٢٠١٧ (انظر A/73/315)، وكذلك على بيانه الذي استمعنا فيه إلى معلومات إضافية عن التطورات الرئيسية في أنشطة الوكالة (انظر A/73/315/Add.1). لقد أطلع وفدي باهتمام على التقرير الذي يبرز الدور المهم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية واستمرارها في الاضطلاع بدور مهم في تقديم المساعدة الفنية والدعم اللازم إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

يشجع وفد بلدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الاستمرار في أنشطتها بطريقة متوازنة كي تلبي احتياجات الدول الأعضاء في مجال التكنولوجيا النووية لغايات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو فعال. كما نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الوكالة لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ مشاريعها الإنمائية في إطار برنامج التعاون التقني الذي تتابعه الوكالة. ونحضر جميع الدول الأعضاء على الاستمرار في دعم هذا البرنامج وبرامج الرصد والتحقق الأخرى التي تضطلع بها الوكالة. وينبغي أن لا يؤثر تعزيز نظام ضمانات الوكالة سلبا على التعاون التقني والمساعدة.

للكوالة، لا سيما في تعزيز المعالجة السريرية للأورام والأمراض العصبية والأمراض القلبية الوعائية. كما دعمت الكوالة جنوب أفريقيا في تطوير تقنية تعقيم الحشرات للمساعدة على مكافحة الملاريا.

علاوة على ذلك، تود جنوب أفريقيا التشديد على الدور المركزي للكوالة في تنفيذ نظامها للتحقق المتعلق بالضمانات، والذي يضطلع بدور أساسي في التحقق من الطابع السلمي لبرامج الطاقة النووية. ويوصف جنوب أفريقيا، البلد الوحيد الذي فكك طوعا برنامجه للأسلحة النووية بمساعدة الكوالة الدولية للطاقة الذرية وبتوجيه منها، يمكنها أن تشهد على الدور الذي لا غنى عنه لنظام الضمانات التابع للكوالة.

وبالإضافة إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ترى جنوب أفريقيا أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي عمليتان تعزز إحداها الأخرى. ولذلك، فإن التقدم المحرز في جميع ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أساسي في تحقيق أهداف الكوالة ومقاصدها.

في الختام، يشارك وفد بلدي في تقديم مشروع القرار، A/73/L.19 مع الأردن بصفته رئيس مجلس المحافظين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعيد مشروع القرار التأكيد، في جملة أمور، على الدور الأساسي الذي تضطلع به الكوالة في التشجيع والمساعدة على تطوير الطاقة الذرية وتطبيقاتها العلمية في الأغراض السلمية، وفي نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وفي الأمان والتحقق والأمن في المجال النووي. وفي هذا الصدد، نقدر الدور التنسيقي الذي يقوم به الأردن.

السيد كاربو غوميث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):
يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي. ونقدر عرض تقرير (انظر A/73/315) الكوالة الدولية للطاقة الذرية، ونؤكد من جديد ثقتنا في أن الكوالة ستكفل أن تسم

السيد نتسون (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نرحب بالملاحظات التي أدلى بها ممثل الأردن في بداية أعمالنا اليوم التي تؤكد باقتدار أهمية الجمعية العامة ودورها في العالم اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي الصادق للمدير العام للكوالة الدولية للطاقة الذرية، السيد يوكيا أمانو، على بيانه (انظر A/73/351/Add.1) الذي عرض فيه تقرير الكوالة لعام ٢٠١٧ (انظر A/73/315) وتقديمه معلومات قيمة مستجدة عن أنشطة الكوالة في عام ٢٠١٨.

ويسرنا أن مجلس محافظي الكوالة مستمر في زيادة التركيز على الدور الإنمائي للكوالة الدولية للطاقة الذرية من خلال الأنشطة المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية. وبالتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى، ستواصل جنوب أفريقيا الدعوة إلى اتباع نهج متوازن في تنفيذ ولاية الكوالة الدولية للطاقة الذرية، تماشيا مع شعار "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية".

تؤيد جنوب أفريقيا تماما أولويات الكوالة وعملها، بما في ذلك التقدم الذي أحرزته الكوالة خلال عام ٢٠١٧. وما فتئت جنوب أفريقيا تؤكد، في ذلك الصدد، أن التطبيقات النووية للكوالة في مجالات مثل الزراعة وإنتاج المحاصيل والأمن الغذائي والصحة البشرية وإدارة الموارد المائية والتكنولوجيا النووية وصحة الحيوان تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية - ولا سيما تلك الواقعة في أفريقيا - وتساعد كثيرا في جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي ذلك السياق، تؤكد جنوب أفريقيا مجددا الدعم الذي أعرب عنه العديد من الدول الأعضاء للكوالة الدولية للطاقة الذرية في مواصلة تقديمها المساعدة للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، من أجل تعزيز الفوائد التي يمكن جنيها من الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا. و جنوب أفريقيا، من جانبها، استفادت كثيرا من الدعم العلمي والتكنولوجي

الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإشرافها، مع كل احتياطات ممكنة للحد من الأضرار التي يمكن أن يتسبب بها إنتاج الطاقة النووية على البيئة وعلى صحة الإنسان. وينبغي للدول التي تنفذ هذه البرامج القيام بذلك في أراضيها على أساس المسؤولية الواسعة النطاق العابرة للحدود، مع التقيد بأفضل الممارسات في مجال التعاون الدولي، ومنع الأخطار والعناية الواجبة، والاستجابة بشكل مناسب لأي أضرار محتملة عبر الحدود.

وأخيراً، يشدد وفد باراغواي على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة التقنية للدول النامية وتوفير التعاون الدولي لها، مثل جمهوري باراغواي، ولا سيما في بناء القدرات الوطنية وتعزيزها من أجل استخدام الطاقة الذرية استخداماً سلمياً في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك يدعو التقرير إلى تعزيز الحوار المتعدد الأطراف بشأن الاستخدام السلمي للطاقة الذرية، وبشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار من جميع جوانبه، في إطار مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام القانون الدولي.

السيد سون لي (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه (انظر A/73/315/Add.1) لتقرير الوكالة (انظر A/73/315).

خلال السنة الماضية، عملت الوكالة على التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغيير المناخ، وفقاً لالتزاماتها بموجب النظام الأساسي للوكالة، من أجل إحراز تقدم في تعزيز تطوير الطاقة النووية والتكنولوجيا النووية من جانب الدول الأعضاء، وتحسين الأمن والسلامة النووية العالمية، وضمان عدم الانتشار النووي. وتشيد الصين بهذه الجهود.

وبفضل الزخم المتزايد للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية واتساع نطاق استخدامها، فإنهما يؤديان دوراً متزايد الأهمية

الطاقة الذرية في تحقيق السلام والصحة والرخاء على الصعيد العالمي، على النحو المنصوص عليه في نظامها الأساسي.

يود وفد باراغواي أن يشدد على أهمية أنشطة الوكالة في مجال الأمن والتحقق النوويين، التي يجب ألا تنحرف مساعدتها للإسهام في أغراض عسكرية أو لتقويض السلم والأمن الدوليين. وتؤكد جمهورية باراغواي من جديد التزامها بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، وترحب بالتقدم الذي تحرزه الوكالة والمبادرات التي تضطلع بها في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما في الشرق الأوسط جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن وفد بلدنا يدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم وتيسير نظام الوكالة للتحقق والرصد من أجل تطبيق الضمانات.

وقد بذلت باراغواي جهوداً مكثفة لتعزيز التنسيق مع الوكالة من أجل تنظيم ومراقبة الاستخدام السلمي والمفيد لمصادر الإشعاع المؤين والطاقة النووية. وخلال العام الماضي، أدرجت باراغواي في نظامها القانوني الوطني تعديلات بروتوكولات الكميات الصغيرة التي أدخلت على الاتفاق المبرم بين جمهورية باراغواي والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات فيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية لعام ١٩٧٨، التي تنص على إخطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوقت المناسب بزيادة المواد النووية والتخطيط للمرافق النووية في النظام القضائي في باراغواي. كما أدرجت باراغواي في نظامها القانوني الوطني الاتفاقية المشتركة لعام ١٩٩٧ بشأن أمن التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، التي تنظم جوانب أمن الوقود المستهلك والنفايات المشعة.

ونشدد على أن استحداث برامج الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتنفيذها يجب أن يتما بشفافية، تحت توجيه

رابعا، يجب على الوكالة معالجة القضايا النووية الإقليمية المطروحة بجدّة، بطريقة محايدة وموضوعية. وتقدر الصين الجهود التي تبذلها الوكالة لتيسير تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تسهم في الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار، وتسهم في تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، ومن ثمّ تصب في المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي.

وتؤيد الصين وفاء الوكالة بولاية الرصد والتحقق. وعلى هذا النحو، فقد قررت الإسهام بمبلغ إضافي قدره ١,٥ مليون ين للوكالة. وترحب الصين بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في شبه الجزيرة الكورية، وتؤيد وتشجع جميع الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية لتحقيق نزع السلاح النووي وإحلال السلام، وتحقيق الرخاء الدائم في شبه الجزيرة الكورية. كما تدعم الصين الوكالة في أداء دورها الواجب في تطبيق الضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفقا لولايتها.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على تطوير الطاقة النووية وتدعم دائما مفهوم السلامة النووية الرشيدة والمنسقة والمتوازنة التي طرحها الرئيس شي جين بينغ، وتلتزم بمبدأ السلامة أولاً، وتحتفظ بسجل جيد للأمان النووي. وفي شهر كانون الثاني/يناير، أصدرت الصين ونفذت قانوناً للأمان النووي يوفر ضمانة قوية أخرى لتحقيق التنمية المستدامة والأمن للطاقة النووية الصينية. وتدعم الصين وتشارك بنشاط في التعاون الدولي ذي الصلة في مجال الطاقة النووية وتقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تعزيز التعاون الشامل مع الوكالة من خلال مركز التفوق الصيني في مجال الأمن النووي ومركز التدريب على الكشف عن الإشعاع في الجمارك الصينية. إن الصين على استعداد لتنفيذ برامج التبادل والتدريب مع جميع الأطراف بهدف تقديم إسهامها الواجب في تعزيز التطوير السليم والأمن للطاقة النووية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم.

في ضمان أمن الطاقة، والمساعدة على التكيف مع تغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، فإن حالة الأمن النووي الدولي وعدم الانتشار النووي لا تزال قائمة. ولا يمكن تجاهل خطر الإرهاب النووي، وتظل الحوكمة العالمية في المجال النووي معركة شاقة. وتأمل الصين أن تتقيد الوكالة بثبات بغرض تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية والتركيز على المهام التالية.

أولاً، يجب أن تعزز تطوير الطاقة النووية وتطبيق التكنولوجيا النووية. وينبغي للوكالة الاستمرار في زيادة إسهاماتها في تعزيز تبادل وجهات النظر على الصعيد الدولي والتعاون في مجال الطاقة النووية والتكنولوجيا، وإعطاء الأولوية للتعاون التقني كقناة للدعم والمساعدة على تطوير الطاقة النووية والتطبيقات التكنولوجية النووية في البلدان النامية حتى يتسنى لجميع البلدان الاستفادة من تطوير الطاقة النووية.

ثانياً، يجب على الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تحسن نظام الضمانات. وينبغي للوكالة أن تلتزم بالحفاظ على النظام الدولي لعدم الانتشار، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها حجر زاويته، ومواصلة تعزيز الطابع العالمي لنظام الضمانات وفعاليتها وكفاءته، مع كفاءة الموضوعية والإنصاف.

من المأمول أن تواصل أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية العمل عن كثب مع الدول الأعضاء بشأن الضمانات الوطنية.

ثالثاً، يتعين على الوكالة أن تعزز معايير الأمان للطاقة النووية والأمن النووي على الصعيد العالمي. وتدعم الصين جهود الوكالة المستمرة لتعزيز تنفيذ خطة الأمن النووي ومعايير الأمان للطاقة النووية والمبادئ التوجيهية للأمن النووي، لمساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي والإسهام في بناء نظام أمان نووي دولي عادل وتعاوني ومفيد للجميع.

للبلد. وستستمر اليابان في تبادل خبراتها التي تعلمتها بعد وقوع الحادث مع المجتمع الدولي والإسهام في تعزيز السلامة النووية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال المساعدة في تطوير البنية التحتية والموارد البشرية في البلدان التي تبني محطات جديدة للطاقة النووية.

إن الأمن النووي هو مجال رئيسي آخر من مجالات تركيز اليابان. وفي ضوء دورة الألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠٢٠، التي ستعقد في طوكيو، وقعت اليابان والوكالة الدولية للطاقة الذرية على ترتيبات عملية بشأن التعاون في مجال تدابير الأمن النووي هذا العام. وعلى أساس تلك الترتيبات، ستقوم اليابان بتكثيف الجهود التعاونية مع الوكالة لزيادة الاستعداد لمواجهة الإرهاب النووي.

وفيما يتعلق بكوريا الشمالية، في مؤتمر القمة المعقود بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في شهر حزيران/يونيه، أعيد تأكيد عزم الرئيس كيم جونج أون على إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية في شكل وثيقة. إن اليابان تدعم هذه الخطوة نحو الحل الشامل للقضايا المتعلقة المثيرة للقلق فيما يتعلق بكوريا الشمالية. وتؤكد اليابان من جديد التزامها القوي بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تفكيك كامل للأسلحة النووية لكوريا الشمالية والبرامج النووية القائمة والمرافق ذات الصلة بشكل لا رجعة فيه، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتدعو اليابان كوريا الشمالية إلى اتخاذ خطوات ملموسة في اتجاه نزع السلاح النووي.

ويتعين على المجتمع الدولي أن يجتمع لدعم العملية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية. ونشدد على الأهمية الحاسمة لتنفيذ جميع الدول قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشكل كامل، ونحن ندعوها لمواصلة العمل الجماعي لتحقيق هذه الغاية. ويشير التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى أن كوريا الشمالية تواصل برنامجها النووي. وتدعو

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تتني حكومة اليابان للغاية، على عمل المدير العام أمانو في معالجة وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وعدم الانتشار النووي. وستواصل اليابان تقديم الدعم الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى القيام بالمثل.

يشكل تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية أحد الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن اليابان تدعم مبادرة الذرة من أجل السلام والتنمية، وهي مبادرة اتخذها المدير العام أمانو، حيث أنها قد أسهمت في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستعمل اليابان كرئيس مشارك للمؤتمر الوزاري للوكالة بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية، الذي سيفتتح أعماله في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أطلب دعم الدول الأعضاء لإنجاح المؤتمر القادم.

ومن أجل تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، من الضروري أن نعزز الضمانات الحالية التي تضمن السلامة والأمن النوويين. إن ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشكل أداة أساسية لعدم الانتشار النووي. ولذلك، تدعو اليابان إلى إضفاء الطابع العالمي على البروتوكولات الإضافية لاتفاق الضمانات الشاملة بهدف تعزيز تلك الضمانات. وتسعى اليابان جاهدة إلى المساعدة على تعميم البروتوكولات الإضافية وجعل الضمانات أكثر فعالية وكفاءة، بما في ذلك من خلال الإسهام في نجاح ندوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات الدولية، التي عقدت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، وكذلك محادثات آسيا الرفيعة المستوى بشأن عدم الانتشار وشبكة الضمانات في آسيا والمحيط الهادئ.

وقد عملت اليابان بنشاط خلال السنوات السبع الماضية، على تعزيز السلامة النووية، مستفيدة من الدروس المستفادة من حادث محطة فوكوشيما داييتشي للطاقة النووية، بما في ذلك عن طريق إجراء إصلاحات جذرية في الهياكل التنظيمية

الوكالة لتطوير إرشادات الأمن النووي المتعلقة بأمن المعلومات والحواشيب من خلال لجنة التوجيه في مجال الأمن النووي.

ثانياً، دعت سنغافورة باستمرار الوكالة إلى تقديم مساعدة تقنية كافية إلى البلدان النامية، ولا سيما الدول الصغيرة وأقل البلدان نمواً، لمساعدتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وسيعقد المؤتمر الوزاري للوكالة بشأن العلوم والتكنولوجيا النووية في فيينا في وقت لاحق من هذا الشهر. وستكون هذه فرصة للدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمناقشة الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية وإسهامها في تحقيق التنمية المستدامة.

ولا تزال سنغافورة تقدم إسهامات ملموسة من خلال مذكرة التفاهم الوطيدة بين سنغافورة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن برنامج تدريب بلدان ثالثة، الذي أطلقه المدير العام أمانو في سنغافورة في عام ٢٠١٥. وقد نظمت سنغافورة، بصفتها عضواً في مجلس محافظي الوكالة، حلقات عمل إقليمية، على مدى العامين الماضيين، بشأن مواضيع مثل التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، والقانون التنظيمي النووي، وسلامة الأغذية.

ثالثاً، نرحب بالشراكات الإقليمية للوكالة، التي تضطلع بدور حاسم في تحقيق شعار الوكالة "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية". وفي منطقتنا، تتولى سنغافورة هذا العام، رئاسة شبكة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للهيئات التنظيمية المعنية بالطاقة الذرية. وقد اعتمدت الشبكة خطة عمل خمسية، في حزيران/يونيه، وضعت تفاصيل مجالات العمل ذات الأهمية الحاسمة، من قبيل الاضطلاع بتقييم منسق وبروتوكول اتخاذ القرارات أثناء الطوارئ النووية والإشعاعية. كما تعمل الشبكة بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل وضع الصيغة النهائية للترتيبات العملية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تعميق روابطنا المؤسسية وتعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

اليابان إلى تعاون المجتمع الدولي لمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الاضطلاع بدور رئيسي في معالجة هذه القضية الهامة.

أخيراً، أود أن أقول باختصار كلمة عن خطة العمل المشتركة الشاملة. حيث أن اليابان تدعم خطة العمل المشتركة التي تسهم في تحقيق الاستقرار الإقليمي وتقوي نظام عدم الانتشار الدولي. وتثني اليابان على الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في رصد والتحقق من خطة العمل المشتركة الشاملة.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد، بالنيابة عن حكومتي، على التزام اليابان الثابت بمواصلة تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

السيدة تشان (سنغافورة) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر سنغافورة المدير العام يوكيا أمانو على التقرير السنوي الشامل (انظر A/73/315) للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويسعدنا أن نقدم مرة أخرى مشروع قرار هذا العام (A/73/L.19) بشأن تقرير الوكالة.

واسمحوا لي أن أعرض عدة نقاط بشأن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أولاً، لقد كانت سنغافورة عضواً نشطاً في الوكالة منذ إنشاء الوكالة في عام ١٩٥٧ واستفادت من خبرة الوكالة ومعرفتها. لقد كان لنا شرف العمل في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مدى العامين الماضيين. وساهمت سنغافورة خلال فترة ولايتها، بنشاط في المناقشات حول السلامة والأمن النوويين. ودافعنا عن قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتعزيز وثائق توجيه السلامة النووية وضمان استمرارها مع أحدث الابتكارات في مجال التكنولوجيا النووية، لا سيما تلك المتعلقة بالمفاعلات الصغيرة والمتوسطة أو محطات الطاقة النووية المتنقلة. لقد أكدنا على أهمية تعزيز الأمن النووي وأيدنا جهود

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام سنغافورة الثابت بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلى الرغم من أن سنغافورة لم تعد عضوا في مجلس المحافظين، فإننا سنواصل القيام بدور نشط وبناء في دعم عمل الوكالة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي بالنسخة الموجزة من بياننا. وسيكون البيان الكامل متاحا على بوابة PaperSmart.

أولا، تعرب إندونيسيا عن تقديرها للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقرير عام ٢٠١٧ (انظر A/73/315)، وعلى بيانه القيم (انظر A/73/315/Add.1). ونرحب بالجهود التي تبذلها الوكالة لتوفير الدعم اللازم للدول الأعضاء، ونشجع أمانتها على مواصلة برنامج عملها على نحو متوازن، بما في ذلك تقاسم فوائد العلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ونقدر دعم الوكالة المستمر لإندونيسيا، من بين أمور أخرى، في تطوير برنامج إندونيسيا للطاقة النووية؛ وعملية تنقيح القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩٧ بشأن الطاقة النووية؛ وبرنامج إدارة المصادر المنخفضة النشاط الإشعاعي المحكمة الإغلاق المهجورة في مجال إدارة النفايات المشعة والمصادر المشعة المحكمة الإغلاق المهجورة؛ والمشروع التجريبي الوطني للتعاون التقني في مجال تطبيق النتائج العملية مباشرة على الأعمال المتعلقة بفول الصويا؛ وتدابير الأمن النووي خلال الألعاب الآسيوية الـ ١٨ والاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لعام ٢٠١٨، الذي عقد في بالي، وحضره آلاف المشاركين.

وعلاوة على ذلك، تقدم إندونيسيا دعما مستمرا للعديد من برامج الوكالة، مثل الترتيبات العملية بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإندونيسيا، التي تساعد أقل البلدان نموا على إنشاء بنيتها التحتية للسلامة من خلال مبادرة الوكالة المتعلقة بالاستخدامات السلمية. وكذلك تستضيف إندونيسيا المدرسة

رابعا، أبلت الوكالة بلاء حسنا خلال العام الماضي في معالجة تطورات صعبة في ملفات رئيسية، مثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأنشطة التحقق والرصد في إيران بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وترحب سنغافورة بالتطورات الإيجابية الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك اجتماعات القمة بين الكوريتين. وقد استضفنا مؤتمر قمة بين الرئيس ترامب والرئيس كيم في حزيران/يونيه، الذي نأمل أن يكون خطوة هامة في الرحلة صوب تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في شبه الجزيرة الكورية.

ونرحب بالالتزام الذي أعلنت عنه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالنزع الكامل لسلاحها النووي وتعهدا بالامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية والصاروخية. ونحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة الحوار وعلى اتخاذ خطوات ملموسة لتنفيذ البيان المشترك الصادر في لقاء قمة سنغافورة. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية، بما فيها التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وإلى العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن سنغافورة تأخذ التزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بجدية وتنفيذها تنفيذا كاملا وصادقا.

ونلاحظ أيضا أن الوكالة واصلت التحقق من تنفيذ إيران لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي بمقتضى خطة العمل الشاملة المشتركة. إن خطة العمل الشاملة المشتركة تؤدي دورا هاما في المنظومة العالمية لعدم الانتشار النووي. ونلاحظ أن الأطراف المتبقية في خطة العمل الشاملة المشتركة قد أعادت تأكيد التزامها بالتنفيذ الكامل والفعال للاتفاق، ما دامت إيران تواصل الوفاء بالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي. ونحث جميع الأطراف المتبقية على مواصلة الحوار من خلال اللجنة المشتركة والسبل الأخرى للمحافظة على هذا الاتفاق المتفاوض عليه دوليا.

تزويد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بفرصة للإلمام بالأنشطة التي اضطلعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال السنة المشمولة بالتقرير، لتقدم دعمها للعمل المتواصل الذي تقوم به الوكالة. وقد شاركنا في تقديم مشروع القرار، وعلى ذلك نأمل أن في أن يتم اعتماده بتوافق الآراء وأن يسهم في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

السيدة سيلبي (جامايكا) (تكلمت بالإنكليزية): يسر وفد بلدي أن يشارك في المناقشة السنوية بشأن البند ٩٢، "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية." ونشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على بيانه الشامل، ونغتتم هذه الفرصة لتسليط الضوء على عدد من المسائل التي لها أهمية خاصة بالنسبة لجامايكا في إطار هذا البند.

أولاً، نشيد بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية دعماً لصون السلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإننا نلاحظ بارتياح كبير أن الوكالة تنفذ الآن ضمانات في أكثر من ١٨٠ بلداً، الأمر الذي يؤكد أن الوكالة تظل تشكل أمراً لا غنى عنه لتعزيز التعاون في المجال النووي ولتشجيع الاستخدام الآمن والمأمون والسلمي للتكنولوجيات النووية.

ثانياً، لا نزال راضين عن مستوى الدعم الذي تقدمه الوكالة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وإذ نقترّب من عام ٢٠٣٠، من المناسب أن تكون جهودنا الجماعية موجهة نحو ضمان تحقيق الأهداف، ولا سيما تلك المتعلقة بالصحة والمياه والصرف الصحي، علاوة على الطاقة المستدامة والحديثة.

ثالثاً، ترحب جامايكا باستمرار التركيز بقوة على بناء القدرات من خلال التعاون التقني. ونعرب عن بالغ تقديرنا للشراكة القوية التي تشكلت خلال الخمسين عاماً الماضية من عضويتنا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويسرنا أن هذه الشراكة ما زالت تزداد عمقا وقوة. ولدى جامايكا حالياً تسعة مشاريع نشطة، أربعة منها بدأت في كانون الثاني/يناير، في

الإقليمية للأمن النووي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، واستضافت، في ٢٠١٧ و ٢٠١٨، دورات تدريبية إقليمية للمدرسين لاستحداث العلوم النووية في المدارس الثانوية. وبالإضافة إلى ذلك، يدعم بلدي، من خلال المبادرة الإقليمية لبناء القدرات، برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تنهض بجهد الموارد والاستخدام الأمثل للموارد الإقليمية لبناء القدرات.

وتشيد إندونيسيا وترحب بالكثير من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبرامجها، بما في ذلك الندوة الدولية المعنية بتوليد السلالات بالطفرة والتكنولوجيا الأحيائية النباتية التي عقدت في آب/أغسطس؛ والندوة الدولية المقبلة بشأن فهم العبء المزدوج لسوء التغذية من أجل تدخلات فعالة، المقرر إقامتها في كانون الأول/ديسمبر؛ ومشروع تحديد مختبرات التطبيقات النووية؛ فضلاً عن خدمة استعراض تصميم الموقع والأحداث الخارجية ومتابعة الخدمة المتكاملة للاستعراض التنظيمي.

ونود أيضاً أن نؤكد، في هذا المنعطف، على وجوب السعي إلى بذل الجهود في مجال الأمن النووي بطريقة شاملة تتجاوز مجرد ضمان الاستخدام السلمي للمواد النووية. وعلاوة على ذلك، يجب ألا تعوق هذه الجهود التعاون الدولي في ميدان النشاطات النووية السلمية أو تقوض الأولويات المحددة لبرنامج الوكالة للتعاون التقني.

وتتطلع إندونيسيا إلى فرص مواصلة تعزيز تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٩، ولسنوات عديدة قادمة، بما في ذلك في مجال البيئة البحرية من خلال مختبر البيئة الإشعاعية البحري المزمع إنشاؤه في شمال جافا. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدر الدعم الإضافي المقدم من إدارة الطاقة النووية بالوكالة وإدارة السلامة والأمن النوويين لتنمية القدرات المتصلة بإدارة المصادر المرتفعة النشاط الإشعاعي.

وأخيراً، نود أن نشدد على أن الغرض من مشروع القرار المعنون A/73/L.19 "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، هو

النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لا يزال بالغ الأهمية.

وتظل جامايكا ملتزمة تماما بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإذ نتطلع إلى اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، نأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من الالتزام الكامل بالالتزامات التي استرشدنا بها طوال ٤٨ سنة من وجود المعاهدة. ويسرنا أن نلاحظ أن نظام عدم انتشار الأسلحة النووية قد تعزز أيضا باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في العام الماضي. ونحن سعداء بتوقيع المعاهدة في كانون الأول/ديسمبر، ونتطلع إلى العمل مع الآخرين من أجل تحقيق أهدافها.

في الختام، تكرر جامايكا الإعراب عن دعمها الكامل للمدير العام وفريقه، ونؤكد لهما التزامنا الثابت بمساعدة الوكالة على الوفاء بولايتها.

السيد بايابو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المدير العام يوكيا أمانو على تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/73/315)، وعلى بيانه الشامل (انظر A/73/315/Add.1)، الذي جرى تعميمه. إن تقرير الوكالة مطبوعة هامة للحصول على تقييم للمهام الأساسية التي تقوم بها الوكالة في تعزيز وضمن الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

والهند شاركت في تقديم مشروع القرار A/73/L.19 بشأن أنشطة الوكالة. ونقاش اليوم مناسبة هامة للتأمل في الدور البالغ الأهمية الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في دعم البلدان في سعيها للحصول على الطاقة النووية بطريقة مأمونة وآمنة، وفي الاضطلاع بأنشطة التعاون التقني بغية تقديم التطبيقات النووية للدول الأعضاء فيها.

وتظل الطاقة النووية خيارا مهما لمواجهة تحديات الطلب المتزايد على الطاقة، ومعالجة المخاوف المتعلقة بتغير المناخ،

إطار دورة المشاريع للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. ومشاريعنا مع الوكالة تغطي مجموعة واسعة من القضايا والاهتمامات، مثل ترقية البنية التحتية للمفاعل البحثي في منشأة جامعة جزر الهند الغربية "سلوبوك - ٢"، وتنظيم إدارة مياه الري لتحسين إنتاج المحاصيل ومراقبة جودة المياه، واستعادة قدرات الطب النووي؛ وبناء القدرات لتشخيص السرطان وخدمات العلاج المتصلة بالتقنيات النووية. وبالنظر إلى العمل الذي نخرط فيه مع الوكالة حاليا، فإننا نتطلع إلى مزيد من المعلومات حول الاقتراح الداعي إلى اعتماد نهج موحد لإزاء المسائل المتعلقة بالسرطان في إطار الاستعراض الجاري لبرنامج عمل الوكالة لعلاج السرطان.

ويشرفنا استقبال نائب المدير العام ورئيس إدارة التعاون التقني في الوكالة، السيد داتشو يانغ، الذي زار جامايكا في الشهر الماضي ووقع إطار برنامج التعاون للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣. وهناك مشاريع جديدة ستمول في إطار الدورة ٢٠٢٠-٢٠٢١ لمعالجة التلوث الساحلي والبحري والسمنة بين الأطفال الصغار وتطوير التصوير النووي للقلب واستخدامه في تشخيص حالات مرضى القلب المصابين بالأمراض غير المعدية وإدارتها.

إضافة إلى ذلك، استضافت جامايكا خلال عام ٢٠١٨ عددا من الاجتماعات، منها اجتماع تنسيقي بشأن وضع برنامج لبناء القدرات لضمان استدامة تشغيل المفاعلات النووية البحثية من خلال تدريب الموظفين، عقد في كانون الثاني/يناير، ودورة تدريبية إقليمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن تنفيذ الضمانات في دول بروتوكولات الكميات الصغيرة في أيار/مايو. ومن المقرر عقد دورة تدريبية وطنية للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كينغستون في الفترة من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر.

رابعا، تمت مشاركتنا مع الوكالة أيضا إلى المستوى الإقليمي، ونشارك حاليا في عدد من المشاريع الإقليمية والأقليمية. وبالتالي، فإن دور اتفاق التعاون الإقليمي للنهوض بالعلم والتكنولوجيا

ونحن ندعم برنامج الاندماج النووي للوكالة. ويسرنا أن نبليخ الجمعية بأن الهند استضافت المؤتمر السابع والعشرين للطاقة الاندماجية الذي عقدته الوكالة في الشهر الماضي في مدينة أحمد آباد. وأتاح هذا المؤتمر محفلا لمناقشة المسائل الرئيسية ذات الصلة بالفيزياء والتكنولوجيا، فضلا عن المفاهيم المتكررة ذات الصلة المباشرة باستخدام الاندماج النووي كمصدر للطاقة. وبمشاركة العديد من المنظمات الدولية، فضلا عن تعاون أكثر من ٤٠ بلدا وعدة معاهد بحثية، بما فيها تلك التي تعمل على أجهزة بلازما أصغر حجما، ساعد المؤتمر على تحديد إمكانات ووسائل لتعاون دولي مستمر وفعال في هذا المجال.

كما نحيط علما بالعمل الذي تقوم به الوكالة في تحسين السلامة والأمن العالميين. وفي هذا الصدد، فإننا نقدر استعراض ونشر معايير السلامة والإرشادات الأمنية التي تشكل مرجعا دوليا للسلامة والأمن النوويين. والهند ستظل ملتزمة بدعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد كيم سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة لتوضيح موقفه فيما يتعلق بالتجارب النووية التي ورد ذكرها بشكل غير منصف في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/73/315).

انطلاقا من رغبتنا في إنهاء هذا التاريخ من المواجهة وتحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، فقد اقترحنا بشكل استباقي إقامة منطقة سلام وإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وبدلنا جهودا مخصصة لتحقيق تلك الغاية. وبفضل مبادرة حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجهودها، نشأت أجواء من الحوار والتعاون والانفراج والسلام في شبه الجزيرة الكورية، مما كان له تأثير إيجابي على التقدم نحو الاستقرار في شمال شرق آسيا وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل.

والحد من تقلب أسعار الوقود الأحفوري، وكفالة أمن إمدادات الطاقة. وفي هذا السياق، فإن المؤتمر الوزاري الدولي للوكالة بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين، المعقود في أبو ظبي، قام بدور هام في الجمع بين مقرري السياسات والعلماء والتقنيين وخبراء البيئة معا للنظر في آفاق الطاقة النووية. وينبغي للوكالة مواصلة برامجها الداعمة للدول الأعضاء التي تشرع في برامج للطاقة النووية أو توسع برامجها، والأهم من ذلك، دعم الدول الأعضاء في تعزيز قدرتها على بناء القبول العام بالطاقة النووية.

وتعلق الهند أهمية كبيرة على عمل الوكالة في مختلف مجالات العلوم النووية. ونسهم في تلك الأنشطة من خلال المشاركة في الاجتماعات الفنية والمشاريع البحثية المنسقة. وبرامج الوكالة وإنجازاتها المتعلقة بالتطبيقات النووية في الأغذية والزراعة والصحة والتغذية وإدارة الموارد المائية وحماية البيئة وغيرها مفيدة في تلبية احتياجات البلدان النامية. وستواصل الهند تقديم دعمها لبرامج الوكالة تلك من خلال خدمات الخبراء وتقديم دورات تدريبية في مؤسسات مرموقة في الهند لخبراء من الدول الأعضاء.

وتسهم مفاعلات الانشطار المتقدمة، بما في ذلك المفاعلات السريعة، في زيادة كفاءة استخدام الوقود النووي والحد من حجم النفايات المشعة. وقد شاركت الهند بنشاط وتبادل المعلومات بشأن التطورات الجديدة والخبرات في مجال المفاعلات السريعة والتقنيات ذات الصلة خلال المؤتمر الدولي المعني بالمفاعلات السريعة ودورات الوقود المتصلة بها، الذي عقد في الاتحاد الروسي في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

ودورات وتقنيات الوقود التي تعتمد على الثوريوم تتيح فرصا لتعزيز ميزات الأمان السلبية والاستفادة من المصدر الأكبر للموارد الطبيعية التي يوفرها الثوريوم ومقاومته الطبيعية للانتشار. وسيساعد التعاون الدولي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية على توفير قاعدة موارد أوسع بكثير لتطوير التكنولوجيا النووية في المستقبل في هذا الاتجاه.

ويجفل تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي لم يشر إلى التطورات الإيجابية التي حدثت في شبه الجزيرة الكورية هذا العام بالكثير من التحيز والتشوهات على نحو يبين أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد فقدت نزاهتها بوصفها منظمة دولية يجري التلاعب بها لخدمة أغراض سياسية. وعليه، يعرب وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن رفضه القاطع لتقرير الوكالة الدولية. وينبغي للوكالة أن تتخذ موقفا عادلا ونزيها. وندعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة للتدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بروح من حسن النية.

السيد عباني (الجزائر) أود في البداية، أن أهئكم باسم الوفد الجزائري، على الطريقة الجيدة التي تديرون بها أعمالنا.

لقد أخذ وفد بلادي علما بالتقرير السنوي للوكالة لعام ٢٠١٧ انظر (A/73/315) والذي يتضمن استعراضا لأنشطة الوكالة وإنجازاتها في المجالات الرئيسية المتعلقة بالتعاون التقني والتكنولوجيا النووية والسلامة والأمن النوويين، وكذا بيانات الضمانات. ونظرا لأهمية المواضيع التي تناولها التقرير، يود وفد بلادي التطرق للعناصر التالية.

أولا، ترحب الجزائر بانعقاد المؤتمر الدولي الأول المعني ببرنامج التعاون التقني للوكالة، الذي انعقد في فيينا في نهاية أيار/مايو ٢٠١٧، والذي كان فرصة هامة للتطرق إلى إسهامات التكنولوجيا واستخدامات الطاقة الذرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتطبيقاتها، وكذلك تبادل الخبرات في هذا المجال. كما نتمنى مستوى المشاركة الذي عرفه هذا المؤتمر، مما يدل على مدى تمسك الدول الأعضاء واهتمامها بتعزيز التعاون التقني ومضاعفته.

ثانيا، ونظرا لتوسيع دور الوكالة وبرنامجها للتعاون التقني على مدى السنوات القادمة، فإن بلادي التي تدفع مساهماتها المالية بصورة منتظمة في إطار الميزانية العادية للوكالة وكذا

وحدثت أحداث هامة مثل اجتماعات مؤتمر القمة التاريخي بين الكوريتين، وأول مؤتمر قمة للمحادثات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وحظيت بالترحيب والدعم القوي من قبل العالم بأسره. وفي نيسان/أبريل، بادرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف إطلاق الصواريخ النووية والتسيارية العابرة للقارات، وفككت موقعا لإجراء التجارب النووية بشكل لا رجعة فيه. وبدأت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا، وتحت رقابة خبراء من الدول المعنية إغلاق مرفق تونغشانغ - ري لاختبار محركات القذائف وإطلاق الصواريخ بشكل دائم. وأعرنا أيضا عن عزمنا على اتخاذ تدابير إضافية، مثل تفكيك المرافق النووية في نيونغبيون بشكل دائم، إن كانت الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة متسقة مع روح البيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الصادر في ١٢ حزيران/يونيه.

ولا شك أن وقف التجارب النووية يُعدُّ عملية هامة لنزع السلاح النووي الشامل. وتسهم التدابير الاستباقية التي تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إسهاما كبيرا في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي. وما تزال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على موقفها الثابت إزاء التنفيذ المخلص للبيان المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

وسيكون ممكنا ضمان تحقيق السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية في حال إنهاء العلاقات العدائية التي دامت لأكثر من نصف قرن، وفي حال إقامة علاقات جديدة بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة على أساس الثقة المتبادلة والتعايش السلمي. وينبغي إعطاء أولوية قصوى لتدابير بناء الثقة، بهدف إزالة عدم الثقة العميق الجذور بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في جهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل في شبه الجزيرة الكورية.

وعلى الصعيد الوطني، تبذل الجزائر جهودا حثيثة في سبيل تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية للسلامة من الإشعاعات من خلال وضع نظام رقابة صارم لاستخدام أجهزة الإشعاع الذري، وكذا وضع القوانين والأنظمة الكفيلة بضمان تعزيز الوقاية من المخاطر الإشعاعية والنووية.

تعتبر الجزائر نظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصرا أساسيا في النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، مؤكدة على الطابع العالمي لهذا النظام. وفي هذا الإطار، تعتبر الوكالة بمثابة الإطار القانوني الأمثل لضمان الالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار النووي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، وذلك في إطار اتفاقيات الضمانات الشاملة.

إن أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تضمن للدول الأطراف الحق في تطوير الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، ولا يمكن المساس أو الحد من هذا الحق الأصيل تحت أي مبررات أخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين.

وباعتبارها دولة طرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا - معاهدة بليندايا - تؤكد الجزائر على التزامها الراسخ بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، لما تمثله هذه المناطق من أهمية بالغة في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ختاما، تعبر الجزائر مجددا عن انشغالها وقلقها إزاء العراقيل التي تحول دون إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وتدعو في هذا الصدد، جميع الدول إلى دعم المؤتمر التفاوضي المقرر عقده سنة ٢٠١٩ من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، باعتبارها خطوة عملية غاية في الأهمية تهدف لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة وفي العالم ككل.

صندوق التعاون التقني، تدعو إلى ضرورة تخصيص موارد مالية مضمونة وكافية يمكن التنبؤ بها من أجل السماح لهذه الهيئة بالوفاء بالتزاماتها المستقبلية، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا، في إطار البرنامج الوطني لمكافحة السرطان، عززت بلادي أنشطتها المتعلقة بتكوين وتدريب الفيزيائيين الطبيين والموظفين المؤهلين في مجال الحماية من الإشعاعات، وذلك تطبيقا لخطة العمل التي اعتمدها الجزائر وفقا للتوصيات التي قدمتها الوكالة لبلادي.

رابعا، قامت الجزائر بتطوير المرافق المخصصة للتدريب وصيانة المعدات النووية بمساعدة الوكالة، بحيث تقوم هذه المرافق بتنظيم برامج تدريبية دورية، بما في ذلك البرامج الموجهة للدول الأفريقية.

خامسا، تواصل بلادي بذل المزيد من الجهود المعتمدة من أجل تعزيز التعاون التقني فيما بين الدول الأفريقية في إطار اتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلوم والتكنولوجيا النوويين. وفي هذا الإطار، فإن المراكز الإقليمية الأربعة التابعة لهذا الاتفاق والموجودة في الجزائر تهدف إلى تعزيز الحماية من الإشعاع النووي والطب النووي وسلامة الأغذية.

تولي الجزائر أهمية قصوى لمسائل السلامة والأمن النوويين. ومن هذا المنطلق، نتمن جهود الوكالة في هذا المجال، بما لديها من خبرات واسعة فيما يخص تعزيز الإطار الدولي للسلامة والأمن النوويين. وتؤكد الجزائر مجددا موقفها المبدئي الذي يقضي بأن المسؤولية الرئيسية في مجال السلامة والأمن النوويين في إقليم ما تقع أساسا على عاتق تلك الدولة. ويؤكد وفد بلادي على أن التدابير الخاصة بتعزيز السلامة والأمن النوويين يجب ألا تعيق التعاون الدولي في هذا المجال أو تحد من أولويات برنامج التعاون التقني الذي حددته الوكالة.

تنفيذ ضماناته في جو من التعاون والحوار. وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء مرة أخرى على الاتفاق الرباعي الذي أبرمته الأرجنتين مع البلد الشقيق، جمهورية البرازيل الاتحادية، والوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو الاتفاق الذي يحدد وينظم منذ عام ١٩٩١ أنشطة التعاون من أجل تطبيق الضمانات النووية. وقد كان إنشاء الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية معلماً هاماً، ليس فيما يخص علاقتنا مع البرازيل فحسب، بل أيضاً في بناء الثقة وتوفير ضمانات ذات مصداقية لكفالة الأغراض السلمية حصراً لأنشطة التطوير النووي في كلا البلدين. وهي أيضاً بمثابة مساهمة إقليمية كبيرة لأنها مكنتنا من تعزيز فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية.

ولا يزال التزام الأرجنتين بأعلى معايير الأمان النووي إحدى ركائز سياستنا في هذا المجال. والهيئة الأرجنتينية للرقابة النووية هي الهيئة التقنية والتنظيمية المستقلة المخولة قانوناً برصد جميع هذه الأنشطة، بما في ذلك التفتيش السليم لبناء المفاعلات. كما تشرفنا بإبراز التزامنا في هذا الصدد من خلال ترؤس المؤتمر الدبلوماسي في عام ٢٠١٥ لدراسة اقتراح تعديل المادة ١٨ من اتفاقية الأمان النووي - وهي المناسبة التي اعتمد فيها إعلان فيينا بشأن الأمان النووي، والذي عبر عن اهتمام العديد من الدول الأطراف بمواصلة تعزيز الأمن التكنولوجي.

وتودّ الأرجنتين أن تسلط الضوء على إنجازات الاجتماع الاستعراضي السابع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي في عام ٢٠١٧، وهي ملتزمة بمواصلة العمل بشأن الجوانب التحضيرية للاجتماع الثامن الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠. لقد شهد اجتماع عام ٢٠١٧ إجراء أول استعراض للأقران بشأن تنفيذ المبادئ الواردة في إعلان فيينا بشأن الأمان النووي. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على أهمية الاجتماع الاستعراضي السادس للاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المدير العام يوكيا أمانو على تقريره الشامل لعام ٢٠١٧ (انظر A/73/315) المقدم من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وما برحت جمهورية الأرجنتين ملتزمة بعمل الوكالة منذ إنشائها. وقد شاركنا بتلك الروح في تقديم مشروع القرار بشأن التقرير (A/73/L.19).

وتُدرك جمهورية الأرجنتين أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بدور حاسم في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، وهو دور ينبغي مواصلة تعزيزه.

ومن المستحيل علينا أن نفكر في مستقبل قابل للاستدامة وفي استدامة الطاقة من دون عنصر نووي بوصفه جزءاً من مزيج الطاقة العالمي. وتأمل الأرجنتين في أن تقوم بدور محوري في هذه العملية من خلال الاستثمار في تكنولوجيا توليد الطاقة الكهرونووية. ويولي القطاع النووي في الأرجنتين، الذي يحظى بمكانة دولية ويطور التطبيقات النووية للأغراض السلمية والمدنية، أهمية كبيرة لتطبيق نظام الضمانات الدولية. ولهذا السبب، نكرر التأكيد على أهمية كفالة أن تتسم الأنشطة المتعلقة بتنفيذ الضمانات بالفعالية والكفاءة وأن تقوم على أساس تقني راسخ، وكفالة أن تكون ذات طابع غير تمييزي. وفعالية نظام التحقق من الأنشطة النووية الذي تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر أساسي لمنع الانتشار النووي ومما لا شك فيه أنه يمثل الركيزة الأساسية التي يعمل المجتمع الدولي على أساسها منذ عقود لمنع إساءة استعمال المواد والتكنولوجيات النووية.

وبالرغم مما تقدم، ترى الأرجنتين أن من الضروري ألا تؤثر تدابير التحقق هذه على الحق الثابت للدول في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتودّ الأرجنتين أن تعيد التأكيد على الحاجة إلى نظام الضمانات وعلى ضرورة

وتشارك الأرجنتين بفعالية في تنظيم أنشطة تدريبية في المنطقة وتتطلع إلى أن تصبح مركزاً لتنسيق هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد، عرض بلدنا استضافة العديد من الأنشطة المتصلة بالتعليم والتدريب والموارد البشرية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وستواصل الأرجنتين العمل مع برنامج الوكالة للتعاون التقني، حيث نقدم خبرتنا ومرافقنا لأغراض التدريب وبناء القدرات، والتي أفادت بالفعل الموظفين التقنيين والمهنيين سواء كانوا من منطقتنا أو من جميع أنحاء العالم.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريره (انظر A/73/315).

إن الطاقة النووية تشكل اليوم جزءاً لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتنا. وبناء على ذلك، فإن جميع الدول، ولا سيما البلدان النامية، يجب أن تتاح له إمكانية الاستفادة بحرية ومن دون تمييز من جميع فوائد الطاقة النووية. ومن هذا المنطلق، تؤكد إيران على الأهمية الكبيرة للإعمال التام للحق غير القابل للتصرف لكل دولة في تطوير بحوث وإنتاج الطاقة النووية واستخداماتها للأغراض السلمية، والذي يتضمن الحق الأصيل لكل دولة في تطوير دورة وقود نووي وطنية كاملة للأغراض السلمية. وبالمثل، فإن لكل دولة الحق في المشاركة في أوسع تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

كما تم تأكيد هذه الحقوق الأصيلة مجدداً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبناء على ذلك، فإن الدول المتقدمة الأطراف ملزمة بالتعاون في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولا سيما في البلدان النامية. وتنص المادة الثانية من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن تسعى الوكالة إلى تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية

المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، المعقود في أيار/مايو وحزيران/يونيه، والذي شارك فيه حوالي ألف من الممثلين و٧٨ من الأطراف المتعاقدة.

وتعرب الأرجنتين عن تقديرها ودعمها لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلق بالأمن النووي المادي. وفي هذا الصدد، شدد بلدنا مراراً على الدور المحوري للوكالة في تحديد وتعزيز هيكل الأمن النووي المادي، فيما يدعوها إلى ممارسة دور أكثر نشاطاً في هذا المجال. ويشارك بلدنا في الأعمال التحضيرية التي ستفضي إلى عقد المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي ستنظمه الوكالة الدولية في شباط/فبراير ٢٠٢٠، وفي استعراض تنفيذ التعديل على المؤتمر الدولي بشأن الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، في عام ٢٠٢١. ونعتقد أن هذه المبادرات تعيد تأكيد المسؤولية الأساسية والدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز وتنسيق الهيكل الدولي للأمن النووي المادي.

ونرغب في أن تواصل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الاضطلاع بدورها بوصفها المنسق الرئيسي للمنظمات والمبادرات الدولية الأخرى في هذا المجال بحيث يمكن أن تتلاقى الجهود المبذولة بشأن الأمن النووي المادي وفي مكافحة الإرهاب النووي بطريقة منتظمة ومتواصلة. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على أهمية دعم عمل الوكالة الدولية، لا من منظور سياسي فحسب، بل أيضاً من الناحية المالية، بالنظر إلى أن الأمن النووي يمثل بوضوح أحد المجالات التي يجب على البلدان أن تقرن فيها أقوالها بالأفعال.

ونود أيضاً أن نشير إلى أن الجوانب المتعلقة بالأمن النووي المادي تندرج ضمن الاختصاص السيادي لكل دولة، وأن أوجه التقدم والتحسينات لمواجهة التهديدات الإرهابية يجب أن تتواءم مع الخطر الفعلي الذي يواجه كل بلد. وعلى هذا الأساس، نؤكد من جديد ضرورة تنسيق التدابير الملزمة وغير الملزمة من أجل التقدم بصورة تدريجية وعلى نحو مستدام وتعاوني.

بالانسحاب من خطة العمل، وأعاد فرض جزاءاتها غير القانونية على إيران. وتواصل الولايات المتحدة بصورة منهجية انتهاك التزاماتها بموجب خطة العمل وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). وأصبحت الآن تجبر الآخرين بوقاحة إما على انتهاك القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) أو مواجهة العقاب. وقد رفض المجتمع الدولي جميع هذه التدابير غير القانونية من جانب الولايات المتحدة، بمن في ذلك كل أصدقائها وحلفائها تقريبا. إن سياسة الولايات المتحدة إزاء خطة العمل والقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) تشير بوضوح إلى أنها، حتى في الماضي، لم يكن لديها أي شغل حقيقي بشأن البرنامج النووي الإيراني. لقد كذبت علنا في الإعراب عن القلق إزاء هذا البرنامج لا لشيء إلا لتواصل عداءها تجاه إيران.

وفي بيان صدر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وصفت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، ووزراء الخارجية والمالية في فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة خطة العمل الشاملة المشتركة بأنها عنصر رئيسي من عناصر الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي والدبلوماسية المتعددة الأطراف، وأنها حاسمة لأمن أوروبا والمنطقة والعالم بأسره. ولذلك، لضمان استمرارية وثيقة هامة مثل خطة العمل، يجب أن يظل المجتمع الدولي يقظا وألا يسمح لنفسه بأن ينخدع مرة أخرى بافتراءات الولايات المتحدة، التي تعود فقط لعدائها تجاه إيران.

وما برحت إيران ملتزمة وستظل ملتزمة التزاما كاملا بخطة العمل، حيث إن جميع المشاركين الآخرين فيها قد أوفوا أيضا بالتزاماتهم ذات الصلة على نحو كامل وحسن التوقيت. إن خطة العمل الشاملة المشتركة تقرر بحق إيران التقديري في الكف عن الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق كليا أو جزئيا إذا أعيد فرض الجزاءات التي رفعت بموجب الاتفاق. وتجسد الفقرتان ٢٦ و ٣٦ الفهم المشترك في وقت المفاوضات بأن إعادة فرض أي

في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع. ولهذا السبب، تؤكد إيران أهمية الوظائف القانونية للوكالة ومسؤوليتها الرئيسية عن مساعدة الدول الأعضاء في إجراء البحوث بشأن الطاقة النووية والتطبيقات العملية لها للأغراض السلمية.

وإذ تقدر إيران الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة، فإنها تؤكد على ضرورة زيادة تعزيزها، ولا سيما من أجل تلبية توقعات البلدان النامية. وينبغي كفالة بقاء برنامج الوكالة للتعاون التقني ثابتا ومستداما من خلال توفير موارد مالية وبشرية كافية ومضمونة ويمكن التنبؤ بها.

وتؤكد إيران أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالضمانات. والمهام ذات الصلة التي تقوم بها الوكالة ينبغي الاضطلاع بها في امتثال تام لللكوك الملزمة قانونا ذات الصلة، وأن تأخذ في الاعتبار شواغل الدول الأعضاء ومصالحها، لا سيما في إطار التقييد الصارم بمبدأ السرية.

إن إيران عازمة بقوة على مواصلة ممارسة حقها غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية، بما في ذلك تطوير دورة وقود نووي وطنية كاملة للأغراض السلمية، وهو أمر لا غنى عنه لتحقيق تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. إن جميع الاتهامات الموجهة ضد البرنامج النووي الإيراني لا أساس لها من الصحة منذ البداية؛ فقد تم اصطناع الأزمة لمواصلة الضغط على إيران. ومع ذلك، انتهت الأزمة بإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة، التي كانت نتيجة لما بذل من جهود دبلوماسية متعددة الأطراف طويلة ومكثفة لحل أزمة مصطنعة وبناء الثقة.

والآن، وفقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تخضع إيران لأقوى نظام تحقق نووي. وبالمثل، فقد أكدت الوكالة، في تقاريرها الإثني عشر المتتالية على امتثال إيران التام لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. ومع ذلك، قامت الإدارة الحالية للولايات المتحدة، في انتهاك لالتزاماتها الدولية،

به الوكالة في المساعدة على تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية، ونقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية، والحفاظ على الأمن النووي ونظام التحقق.

ويعتقد وفد بلدي أن هذه فرصة فريدة لنظل على اطلاع على الأنشطة التي اضطلعت بها الوكالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فضلا عن منح الدول الأعضاء الفرصة للمشاركة في الأعمال الجارية للوكالة. ونرحب بالقرارات التي اتخذها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورتها الثانية والستين، الذي عقد في الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر.

وفي هذا السياق، يقر بلدي بالحق السيادي في استغلال التكنولوجيا النووية واستخدامها للأغراض السلمية حصرا، على النحو المنصوص عليه في المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، فإننا نؤكد من جديد على التزامنا بالعمل من أجل نزع السلاح العام والكامل بوصفه الوسيلة الوحيدة لضمان السلام والاستقرار الدوليين.

وعلى الصعيد العالمي، يجب أن تواصل بلداننا التشجيع على الاستخدام السلمي للطاقة النووية والعلوم والتكنولوجيا للأغراض السلمية حصرا، ومنع انتشار الأسلحة النووية، الأمر الذي سيمكننا من مواصلة الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة والسلام العالمي. ويدرك بلدي فوائد التكنولوجيا النووية لشعوب العالم، ليس في توليد الطاقة النووية فحسب، بل وفي مجالات مختلفة أيضا مثل الصحة والزراعة والأمن الغذائي والبيئة والبحوث، في جملة أمور. ولهذا السبب، فإن السلفادور مقتنعة بأنه من الممكن تحقيق نتائج ممتازة تعزز التنمية العلمية لصالح شعوبنا، وذلك من خلال العمل المشترك، والتعاون، وتحقيق أوجه التآزر بين البلدان من أجل الاستخدام السليم والسلمي للتكنولوجيا النووية.

وتود السلفادور أن تبرز بشكل خاص الدور المهم لبرنامج العمل من أجل علاج السرطان في دراسة وتعزيز قدراتها الوطنية

جزءات تعطي إيران الحق في الرد بالتوقف كليا أو جزئيا عن اتخاذ تدابيرها المتبادلة بموجب الاتفاق.

وقد أوضحت جمهورية إيران الإسلامية في مناسبات عديدة أن إعادة فرض الجزاءات كان خرقا ماديا خطيرا لخطة العمل الشاملة المشتركة. وقد دعت إيران بقية المشاركين في خطة العمل لمسائلة الولايات المتحدة عن النتائج المترتبة عن تصرفها المتهور وغير المشروع، وذكرت أنه، من أجل الحفاظ على تنفيذ خطة العمل بأكملها، يتعين على بقية المشاركين في الخطة توفير ضمانات موضوعية بتعويض إيران دون قيد أو شرط عن طريق اتخاذ التدابير الوطنية والإقليمية والعالمية المناسبة.

لذا، نحث المشاركين في خطة العمل على الوفاء بجميع التزاماتهم بروح حقيقية. وهذا في الواقع من مصلحة المشاركين في خطة العمل والمجتمع الدولي للدول ككل. ومن ثم، ينبغي الإبقاء على الدعم الحالي المقدم من أجل التنفيذ التام لخطة العمل من جانب جميع المشاركين فيها. وبالمثل، تمشيا مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ودعما لتعددية الأطراف، فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة من خلال رفض التدابير الولايات المتحدة الانفرادية غير المشروعة.

السيد تريخو بلانكو (السلفادور) (تكلم بالإسبانية):

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن جمهورية السلفادور.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديري للمدير العام يوكيا أمانو، على عرضه لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/73/315) عن أنشطة الوكالة خلال عام ٢٠١٧.

إن مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي توافق عليه الجمعية العامة كل سنة يستند إلى الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والوكالة الذي تم التوقيع عليه عام ١٩٥٧. ويعيد مشروع القرار التأكيد على الدور الأساسي الذي تضطلع

أخيراً، نود أن نؤكد التزامنا الثابت بمواصلة العمل يدا بيد مع الوكالة، ونحث الدول الأعضاء على مواصلة دعمها لأنشطة الوكالة.

السيد حسن (مصر): ترحب مصر باعتماد الجمعية العامة بتوافق الآراء للقرار الخاص بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/73/315)، والذي تشارك مصر في رعايته والوارد في الوثيقة A/73/L.19. وتعبّر عن تقديرها لجهود المدير العام للوكالة في إعداد هذا التقرير ولجهود الأردن في إعداد وتقديم مشروع هذا القرار الهام.

إن مصر باعتبارها إحدى الدول المؤسسة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي طليعة الدول التي اتجهت لتوظيف الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وإنشاء مفاعلات نووية، تولي أهمية بالغة لأنشطة الوكالة في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتعزيز التعاون الدولي والدعم الفني والضمانات والتحقق والأمان والأمن النوويين. تساهم مصر في دعم جهود الوكالة وأنشطة الأمانة بقيادة المدير العام في جميع هذه المجالات، خاصة في الوقت الذي نستعد فيه لبدء تشغيل أول محطة وطنية لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية.

وتطالب مصر مجدداً بضرورة مضاعفة الجهود لتوفير التمويل اللازم والموارد البشرية لكي تضطلع الوكالة بمهامها على النحو المنشود في مجال التعاون الفني وتحقيق التوازن بين الركائز الثلاث لعمل الوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي بما يحقق الهدف من إنشاء الوكالة وضمان استمرارية واستقرار أنشطة الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بأنواعها، خاصة في الدول النامية، أخذاً في الاعتبار أن الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بكافة أشكاله حق غير قابل للتصرف.

وفي هذا السياق، تواصل مصر جهودها للعمل على إنجاح المؤتمر الوزاري للعلوم والتكنولوجيا النووية الذي يعقد في فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر الجاري. وتواصل مصر جهودها كذلك

لمكافحة السرطان. ونأمل أن تتمكن من العمل عن كثب في المستقبل بهدف تحسين كفاءة خدمات الطب الإشعاعي كجزء من إطار شامل لمكافحة السرطان وفي دعم تدريب العاملين في مجال الصحة.

ولذلك نود أن نؤكد من جديد أنه لا غنى للبلدان عن التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحيث يستغل استخدام الطاقة النووية في زيادة التغطية الصحية وجودتها والإنتاج والإمداد الغذائي وزيادة فعالية الوقاية من الآثار السلبية لتغير المناخ والحد منها والانتباه بشكل أفضل للكوارث الطبيعية، من بين جوانب أخرى ذات أولوية عليا لبلدي تساهم في تحقيق التنمية البشرية الحقيقية.

وتقدر السلفادور الدعم المستمر والقيم للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ وتعزيز استخدامات الطاقة الذرية في التكنولوجيا والعلوم، وهو ما يمكن بلدي من اتخاذ خطوات هامة من حيث استخداماتها. لذلك فهي تتطلع إلى مواصلة تعميق علاقات التعاون الثنائي مع الوكالة، اعترافاً منها بقيمتها المضافة المهمة كوكالة.

نحن نقوم حالياً بإعداد إطار البرنامج الوطني للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، من أجل مواصلة تعزيز التعاون بين السلفادور والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو آلية تيسر مواءمة عمل الوكالة مع أولويات حكومة السلفادور. علاوة على ذلك، ومن أجل الإسهام في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق الأمن المادي النووي الفعال وكفالة التنفيذ الفعال للصكوك الدولية، يسر بلدي أن يعلن أنه انضم إلى برنامج قاعدة بيانات الحوادث والاتجار غير المشروع، وهو النظام الذي أكد أهميته في الكشف عن الحوادث ومنع وقوعها عندما تكون متصلة بالاتجار غير المشروع أو الاستخدام الكيدي للطاقة النووية، لدعم وضمان الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

العام بالدعوة إلى مؤتمر تفاوضي في هذا الشأن في عام ٢٠١٩ (A/C.1/73/L.22/Rev.1).

السيدة رودريغيث أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):

تدرك كوبا وتدعم العمل الهام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين وكذلك التقدم المحرز خلال الفترة الماضية. إن تحقيق هدف نزع السلاح النووي كان وسيظل الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح.

إننا نقر بإسهام تنفيذ نظام تحقق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهو أمر ضروري للتصديق على الطابع السلمي لبرامج الطاقة النووية. كما أننا نقدر الإسهام الكبير الذي لا غنى عنه للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز وتطوير تطبيق التكنولوجيات النووية في المجالات الرئيسية للاقتصاد والمجتمع مثل الصحة البشرية مع إيلاء اهتمام خاص لبرنامج مكافحة السرطان والأمن الغذائي والزراعة وحماية البيئة.

في عام ٢٠١٧، وفي مجال التعاون التقني، حقق بلدنا معدل تنفيذ بلغ ٩٦,٥ في المائة في مشاريع مع الوكالة، وشارك في ٥٠ مشروعاً من المشاريع الإقليمية. وقد قمنا بتنفيذ ١٩ دورة تدريبية في شكل منح دراسية وزيارات علمية وشاركنا في ٥٥ دورة تدريبية و ٤٩ اجتماعاً فنياً. وخلال تلك الفترة، تم تنفيذ ٩٠ بعثة من بعثات الخبراء في بلدان مختلفة. واستضاف بلدنا الحاصلين على المنح الدراسية وزوار الجهات العلمية من الخارج، واستضفنا ما مجموعه ست مناسبات إقليمية.

ولدينا إرادة لمواصلة التعاون مع البلدان النامية وتشاطر نتائجننا والخبرات التي اكتسبناها في جميع سنوات تعاوننا التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بالنظر إلى أهمية مواصلة دعم تطوير وتعزيز التطبيقات النووية والتعاون التقني في البلدان النامية، والمساعدة في نقل التكنولوجيا إلى تلك البلدان، يجب على الوكالة أن تضاعف

خلال عضويتها الحالية في مجلس محافظي الوكالة لدعم أنشطة الوكالة في مجالات التعاون الفني والأمان والأمن النوويين، مع إيلاء الاهتمام الضروري لمصالح الدول الأفريقية ودول مجموعة الـ ٧٧ والصين لتعزيز دور الوكالة التنموي.

تؤكد مصر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهة المفوضة دولياً بإصدار تقارير التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي. كما تؤكد مصر أن للوكالة دوراً محورياً بموجب نظامها الأساسي في دفع جهود نزع السلاح النووي والتحقق من التخلص من الأسلحة النووية، بما يجعل للوكالة دوراً هاماً في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتنفيذ كافة الالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك المادة السادسة من هذه المعاهدة.

وتولي مصر أهمية بالغة لأنشطة الوكالة في مجال تنفيذ الضمانات والتحقق من عدم تحريف المواد النووية عن الاستخدامات السلمية بشكل محايد ومستقل، وفقاً لاتفاقيات الضمانات الشاملة، التي تمثل الأساس القانوني لعمل الوكالة وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو ما يستلزم تحقيق عالمية هذه الاتفاقيات. كما تؤكد أن تطوير منظومة ضمانات الوكالة لا ينبغي أن يترتب عليه أي التزامات إضافية تتجاوز الالتزامات التعاقدية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأن تطبيق نهج الضمانات على مستوى الدولة يجب أن يكون بموافقة الدولة المعنية، وليس فقط بالتشاور معها.

وختاماً، تتطلع مصر إلى تنفيذ الوكالة للولاية الممنوحة لها وفقاً لقرار المؤتمر العام للوكالة بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، تمهيداً لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط (GC(62)RES/12)، واتخاذ الخطوات التنفيذية ذات الصلة، خاصة في ضوء التطور الهام المتمثل في اعتماد اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الحالية لمقرر يكلف الأمين

يجب أن تكون نتيجة مفاوضات متعددة الأطراف وشفافة وشاملة، وتشترك فيها جميع الدول.

إن بدء نفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية مؤخرًا، من شأنه أن يوفر درجة أكبر من الحماية للمرافق والمواد النووية، ويسر التعاون بين الدول الأطراف في الاتفاقية في جهودها الرامية إلى منع ومكافحة الجرائم المتعلقة بالمواد المشعة والنووية، والتصديق على الاستخدام السلمي للطاقة النووية. إن إمكانية حدوث هجوم إرهابي باستخدام المواد النووية لا يمكن استبعادها باتباع نهج انتقائي يقتصر على الانتشار الأفقي ويتغاضى عن الانتشار الرأسي ونزع السلاح.

أخيرًا، نهنئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عملها وإسهامها الرائع في مسائل بهذا القدر من الأهمية، ومنها تغير المناخ، ومكافحة التصحر والجفاف، والأمن الغذائي وعلاج الأمراض، فضلًا عن تحقيق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

السيد فاضل (العراق): في البداية، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للسيد أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه التقرير السنوي للوكالة الذي يتضمن إنجازات وأنشطة الوكالة في عام ٢٠١٧ (انظر A/73/315)، كذلك نعرب عن خالص الشكر لوفد المملكة الأردنية الهاشمية، بصفته رئيس مجلس محافظي الوكالة، على تيسيره لمشروع القرار المعروض علينا (A/73/L.19).

يشدد العراق على الأولوية التي تمثلها أنشطة الوكالة في مجال تقديم التعاون التقني بالنسبة لبلدي وغيرها من البلدان النامية، التي تجني الفائدة من هذه البرامج لاستخدام التكنولوجيا النووية في مجالات من قبيل الصحة والزراعة، والغذاء والموارد المائية، والنظائر المشعة، وتكنولوجيا الإشعاع وغيرها.

جهودها لزيادة الموارد لبرنامج التعاون التقني، مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بوصفها محور التركيز الرئيسي.

يدعم بلدنا بقوة حقَّ الدول الثابت في تطوير بحوث الطاقة الذرية وإنتاجها واستخداماتها للأغراض السلمية بدون أي تمييز أو شروط. تكرر كوبا رفضها لأي نوع من القيود وعمليات الحظر المفروضة على الصادرات إلى البلدان النامية من المواد والمعدات والتكنولوجيا التي تستخدمها في الأنشطة النووية للأغراض السلمية، وتطالب برفعها فورًا.

ونحن نرفض القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بالانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة لإعادة الجزاءات الانفرادية المفروضة على إيران. ومن غير المبرر، ومما يتناقض مع القانون الدولي، وقواعد التعايش بين الدول، ونتيجة ذلك يمكن أن تتسبب في عواقب خطيرة على الاستقرار والأمن، وبالتالي تبعثنا عن الهدف المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

نؤكد من جديد على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، نأسف أسفا شديدا لعدم انعقاد المؤتمر المقرر لهذا الغرض، ونؤيد مبادرة جامعة الدول العربية لعقد مؤتمر في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠١٩ لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة ملزمة قانونا بشأن هذه المسألة.

أودعت جمهورية كوبا في العام الماضي لدى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية صك تصديقها على اتفاقية الأمان النووي وصك انضمامها إلى الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة. ذلك يبين التزام بلدنا القاطع بالسلامة النووية. إن الإدارة الفعالة للأمن المادي النووي لا تسمح بالاستثناءات أو بالانتقائية. فإطار العمل من أجل اعتماد المعايير الدولية بشأن الأمن المادي هو الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتلك المعايير

وفيما يتعلق بالمسائل التنظيمية حول العمل النووي والإشعاعي، فقد حققت حكومة بلدي خطوات متميزة، حيث صدر قانون هيئة الطاقة الذرية العراقية رقم ٤٣ لعام ٢٠١٦. وتعمل حاليا على اتخاذ الخطوات اللازمة لمباشرة هذه الهيئة لمهامها.

تؤمن حكومتنا بأن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل إحدى الخطوات الأساسية التي تسهم في الأمن والاستقرار في هذه المنطقة. بيد أن التطورات الحساسة والخطيرة التي تجري على المستوى الدولي بشكل عام، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، تفرض على المجتمع الدولي مسؤولية جماعية تقتضي منه العمل الحثيث للمضي قدما في إنشاء هذه المنطقة.

في ذلك الإطار، يؤكد وفد بلادي مرة أخرى على الدور الحيوي الذي تؤديه الأمم المتحدة والدول الثلاث الودية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في أقرب وقت ممكن، استنادا إلى القرار المتعلق بالشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، وخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠. وفي السياق نفسه، اعتمدت اللجنة الأولى في دورتها لهذا العام، ٢٠١٨، مشروع مقرر (A/C.1/73/L.22/Rev.1)، تقدمت به مجموعة الدول العربية، يتضمن تكليف الأمين العام بتوجيه الدعوات إلى دول المنطقة، والدول الثلاث الراعية لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، بوصفها المسؤولة عن تنفيذه، وكذلك إلى المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة المشاركة في مؤتمر للتفاوض في عام ٢٠١٩ على معاهدة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية.

يرى العراق أن شروع الكيان الإسرائيلي بنزع سلاحه النووي والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

ما برح برنامج التعاون التقني في مجال ترويج ونقل التكنولوجيا النووية من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستدام في الدول النامية إحدى وظائف الوكالة الرئيسية المنصوص عليها في نظامها الأساسي. وهذا البرنامج مسؤولية مشتركة تقع على كاهل الوكالة والدول الأعضاء فيها. ويعد تضافر الجهود هذا تأثيرا حاسما على نجاح البرنامج القائم على أساس متطلبات واحتياجات الدول، والذي يتطلب توفير الموارد لأنشطته الترويجية لضمان أن تكون موارد صندوق التعاون التقني كافية ومضمونة ومتناسبة مع الموارد المخصصة لسائر أنشطة الوكالة الأخرى المنصوص عليها في نظام الأساسي.

أما على الصعيد الوطني، فقد واجهت حكومة بلادي تحديات جسام، وحققت نجاحا كبيرا في مجال القضاء على معاقل الإرهاب، وآخرها تحرير محافظة نينوى من عصابات داعش الإرهابية. إلا أنه وبالرغم من هذه التحديات، فقد صادق العراق على اتفاقية الحماية المادية للمواد والمواقع النووية، والاتفاقية الدولية لقمع الإرهاب النووي، فضلا عن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذ هاتين الاتفاقيتين من خلال اللجان المتخصصة المنشأة التي تم تشكيلها لمتابعة تنفيذ المواد الواردة فيهما.

وتعمل حكومتنا بقوة على التخلص من النفايات النووية السابقة وتذليل التحديات التي تواجهها من خلال التنسيق المباشر والتعاون التقني المتميز مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإن إنجاز هذه المهمة سيتم بجهود عراقية وطنية خالصة. وفي سياق متصل، أقرت الحكومة العراقية المبادئ الأساسية للسياسة الوطنية بشأن إدارة النفايات المشعة، إذ يسعى العراق الآن إلى التخلص من النفايات المشعة، والتي نتجت عن برنامج تصفية المواد التي سبق تدميرها، والموارد الناتجة عن المشروعات الطبية والصناعية والنفطية.

ونشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لمواصلتها العمل على التحقق من تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة.

لقد أيدنا بإخلاص مشروع الوكالة المقترح لإنشاء بنك لليورانيوم المنخفض التخصيب تابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن فخورون بافتتاح مرفق تخزين بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في كازاخستان، في العام الماضي، ونعتقد أنه سيسهم إسهاما كبيرا في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبالتالي تعزيز الأمن النووي العالمي.

وبما أن كازاخستان تشارك تقليديا وسنويا في تقديم مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنها تؤيد مشروع القرار A/73/L.19، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". ومع إيماننا والتزامنا العميقين، يسرنا حقا تأييد الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة في إنجاز ولايتها المتمثلة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وفي زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تحيط بنغلاديش علما بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/73/315)، وتشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام، على قيادته المقتدرة للوكالة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي سياقنا الوطني، بدأنا بناء محطة روبرو للطاقة النووية، وهي الأولى في بنغلاديش في إطار ترتيبات التعاون الثنائي مع الاتحاد الروسي. وعقب اكتمال تصميم البناء وصدور الترخيص من هيئة تنظيم الطاقة الذرية في بنغلاديش، تم صب الأسمنت للوحدتين ١ و ٢ من المحطة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، على التوالي. علاوة على ذلك، وامتثالاً للمبادئ التوجيهية من الوكالة، تنفذ السلطات البنغلاديشية المعنية خطة العمل المتكاملة للهياكل الأساسية الوطنية التي تم إنشاؤها بدعم من الوكالة

بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، وإخضاع منشآته النووية لاتفاق نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضرورة مهمة وملحة للغاية في إنجاح عملية إنشاء هذه المنطقة.

ختاما، يود وفد بلدي تجديد تأكيده على أن تطوير البرامج السلمية لجميع البلدان، حق غير القابل للتصرف، لما يمثله هذا الحق من تطوير برامج التنمية، وخاصة للدول النامية، دون معوقات أو احتكار من قبل مجموعة محددة؛ وفرض شروط إلزامية دولية تمس بمصالح الدول.

السيد سيريميت (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد كازاخستان، أود أن أعرب عن خالص الشكر للسيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرض تقرير الوكالة الثاني والستين للسنة التقويمية ٢٠١٧ (انظر A/73/315). ويبين التقرير سياسة الوكالة المتوازنة والفعالة في الولايات الرئيسية المناطة بها والمتمثلة في السلامة النووية والأمن النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

تؤيد كازاخستان تأييدا كاملا الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في تعزيز نقل وتطوير التكنولوجيات ذات الصلة بالتطبيقات النووية السلمية. وخلال السنوات القليلة الماضية، تبرع بلدنا بأكثر من مليون دولار إلى صناديق الوكالة ذات الصلة. ونعتزم مواصلة تطوير تعاوننا التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن البرامج الجارية والاستكشافات والابتكارات الجديدة.

ترحب كازاخستان بأنشطة الوكالة ذات الصلة بتنفيذ الضمانات. ونعتقد أن نظام الوكالة هو الأداة الأكثر فعالية لدعم نظام عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد كازاخستان استمرار تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والحفاظ عليها.

ونحث الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مواصلة دعم جهودنا لتطوير تعليم العلوم النووية والقدرات البحثية؛ وتشجيع البحوث الطبية بشأن علاج السرطان والعلاج الطبي للأمراض معينة؛ وزيادة إنتاج الأغذية وضمان سلامة الأغذية؛ وتحسين البيئة وتطوير أنواع المحاصيل المشعة.

لقد شاركت بنغلاديش بنشاط في الدورة الثانية والستين للمؤتمر العام للوكالة في أيلول/سبتمبر. ونؤيد استمرار عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي كلفت به المتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن مسألة برنامج جمهورية إيران الإسلامية النووي. ونؤيد أيضا تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك عن طريق السعي إلى تحقيق هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. ونحيط علما باعتماد قرار بدون تصويت بشأن تنفيذ الاتفاق المبرم بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل تطبيق الضمانات فيما يتصل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

في الختام، فإن بنغلاديش تشكر الأردن على تيسير اعتماد مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (A/73/L.19).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة البند ٩٢ من جدول الأعمال.

تبث الجمعية الآن في مشروع القرار A/73/L.19، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

وأعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/73/L.19، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، أستراليا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، أوكرانيا، بروني دار

الدولية للطاقة الذرية. وقد بدأ العمل بالفعل لتعيين وتدريب الموظفين من أجل التشغيل الآمن لمحطة الطاقة النووية وصيانتها. وتعيد بنغلاديش الإعراب عن ثقتها الكاملة في الدور التوجيهي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الأمان والأمن والضمانات النووية على الصعيد العالمي عندما يتعلق الأمر باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتؤكد بنغلاديش على أهمية الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة بهدف دعم الدول الأعضاء في تبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيا والمعلومات المتعلقة بجميع جوانب الأمان النووي. ونقر بعمل الوكالة في صون وتحسين وتعزيز الأمان النووي والإشعاعي والمتعلق بعمليات النقل والنفايات، فضلا عن التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها على الصعيد العالمي.

نحن نعلق أهمية على الجهود المتواصلة التي تبذلها الوكالة بهدف مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في بناء وتطوير قدراتها في مجال الأمان النووي، التي تشمل إقامة هياكل أساسية وطنية فعالة ومستدامة وشاملة للأمن النووي. وتؤيد بنغلاديش الرأي القائل إن المسؤولية عن الأمان النووي في إقليم الدولة تقع كليا على عاتق الدولة المعنية. ونؤكد أيضا على ضرورة ألا تعرقل اعتبارات الأمان النووي استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، كما لا ينبغي لها أن تؤثر سلبا على التعاون الدولي في هذا الصدد.

إن عمل الوكالة في مجال الطاقة النووية والتطبيقات النووية لا يزال يؤكد على الحاجة إلى زيادة نقل وتبادل التكنولوجيا النووية والمعرفة مع البلدان النامية. وفي هذا السياق، نشير إلى التوقيع على الإطار البرنامجي القطري للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، مع إدارة التعاون التقني التابعة للوكالة في أيلول/سبتمبر. ويشمل الإطار، في جملة أمور، تقديم الدعم لدراسة على استخدام التقنيات النووية في معالجة تآكل ضفاف الأنهار في بنغلاديش، الذي يتسارع بالفعل بسبب تغير المناخ.

من المعيب بحق الجمعية العامة أن يوجه ممثل الاتحاد الأوروبي في بيانه الانتقادات والانتقادات للدول، وإن ما ورد في بيانه يؤكد لنا حقيقة أن الاتحاد الأوروبي يلعب دور محامي الشيطان، حيث لم يتضمن بيانه أي انتقاد للكيان الإسرائيلي الذي يمثل الخطر الحقيقي والوحيد في منطقتنا والعالم لامتلاكه ترسانات هائلة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصال تلك الأسلحة إلى مناطق بعيدة جدا عن منطقتنا وخارج أي رقابة دولية. إن السبب واضح لعدم توجيه أي انتقاد لامتلاك إسرائيل للسلاح النووي لأن دولا من الاتحاد الأوروبي زودت إسرائيل بالمفاعلات النووية والمياه الثقيلة والتكنولوجيا النووية والغواصات القادرة على إطلاق السلاح النووي ووسائل إيصال الأخرى.

إن الاتحاد الأوروبي هو آخر من يحق له الحديث في موضوع عدم الانتشار، وخصوصا أن أربع دول من الاتحاد الأوروبي ودولة أخرى تسعى للانضمام إليه، تنشر أسلحة نووية على أراضيها في انتهاك فضيع لمعاهدة عدم الانتشار. وما زالت العديد من دول الاتحاد الأوروبي تخرق التزامها بموجب معاهدة عدم الانتشار والاتفاقيات المتعلقة بعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تعاون العديد من دول الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل لتعزيز قدرات الكيان الإسرائيلي العسكرية وبالأخص في مجال البرنامج النووي العسكري الإسرائيلي، إضافة إلى برامجه فيما يخص أسلحة الدمار الشامل الأخرى، وكذلك من خلال تقديم الخبرات والمواد والتكنولوجيا، إضافة إلى مساعدة إسرائيل في تصنيع وحيازة وتطوير السلاح النووي.

لو كان الاتحاد الأوروبي صادقا في بيانه وتأييده لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لكانت الدول الأعضاء فيه صوتت مؤيدة للمقرر (A/C.1/73/L.22/Rev.1) الذي اعتمد في اللجنة الأولى مؤخرا والذي يدعو إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٩ بهدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية

السلام، بلجيكا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجبل الأسود، الجزائر، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، السودان، السويد، شيلي، صربيا، طاجيكستان، غواتيمالا، غينيا الاستوائية، الفلبين، قبرص، كوستاريكا، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، المغرب، المكسيك، منغوليا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/73/L.19؟
اعتمد مشروع القرار A/73/L.19 (القرار ٩/٧٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم، ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها في إطار ممارسة حق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): إن أداء ممثل الاتحاد الأوروبي أكد مرة أخرى صدق شكوكنا وشكوك الكثير من الدول الأعضاء إزاء القرار ٢٧٦/٦٥ الذي تم تقديمه واتخاذ قبل سنوات لاعتماد الاتحاد الأوروبي بصفة مراقب وإعطائه حق الكلام. يبدو لنا أن موافقة الدول الأعضاء على مشروع القرار ذلك كان خطأ كبيرا.

إن دول الاتحاد الأوروبي مسؤولة عن حربين عالميتين قضيتا على حوالي ١٠٠ مليون إنسان، وكذلك قضت على الأخضر واليابس في عالمنا. إن الاتحاد الأوروبي يحمل صفة مراقب في الأمم المتحدة وندعوه إلى عدم منافسة الأمم المتحدة وتوزيع الجوائز والعقوبات على الدول الأعضاء. إن الاتحاد الأوروبي، وهو مجرد مراقب، فليحفظ ممثل الاتحاد الأوروبي هذا الدرس وليعرف حدوده.

وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، إلا أن دول الاتحاد لم تؤيد عقد المؤتمر، وهذا يؤكد لنا النفاق في بيان وسياسات الاتحاد الأوروبي الخرقاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.